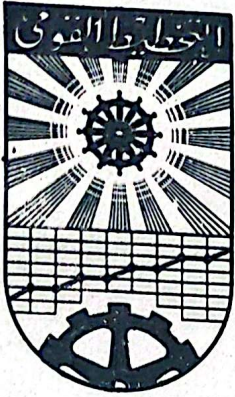


الجمهورية العربية المتحدة



مركز التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (١٦٠)

التخطيط للتنمية الاجتماعية في الوطن العربي

دكتور

وفيق اشرف حسونة

مايو ١٩٧١

القاهرة

تقديم :

الهدف من هذه الورقة هو تقديم اطار تحليلي للتخطيط في مجال التنمية الاجتماعية . يمكن أن يساعد المهتمين بهذا المجال في العالم العربي في تقييم وتحسين الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول العربية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية . وتنبثق الأهمية العامة لتقديم هذا الاطار من واقع تشابك العلوم الاجتماعية والطبيعية في مجال التنمية ومن تميز كثير من القرارات الأساسية فيه بدرجة كبيرة من الذاتية . وتتضمن هاتان الحقيقتان ضرورة ايجاد اطار تحليلي متكامل داخله اسهام العلوم الاجتماعية والطبيعية التي تخدم هذا المجال ، ليزود المشتغلين بالتخطيط فيه بمؤشرات تساعد على اتخاذ كثير من القرارات الهامة فيه . وأما الأهمية التطبيقية الخاصة لهذا الاطار فهي امكان استخدامه في ابتكار النماذج التنموية المستمدة من الواقع الثقافي . فان من أهم معوقات تخطيط التنمية الاجتماعية في العالم العربي محاولة بعض المنهين تطبيق نماذج تنموية تشكلت في ثقافات مختلفة تماماً عن ثقافتنا العربية ، دون تخليصها من مكوناتها الثقافية ثم تطويع جوهرها ليلام الواقع العربي وتقف مشروعات النقطة الرابعة الأمريكية شاهد على هذه الحقيقة . فقد فشلت مراراً وتكراراً في محاولة تطبيق النماذج التنموية الأمريكية في بيئات ثقافية غير أمريكية . ان نقل النماذج التنموية من المجتمعات المتقدمة أمر لاغرضه وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية الاجتماعية في العالم العربي ، ولكن تطوير هذه النماذج لتلائم البيئة الثقافية العربية أمر حيوي وضروري لبقائها وفعاليتها في بيئتها الجديدة . وفي ذلك نأمل أن يساعد هذا الاطار التحليلي في تطوير جوهر النماذج المنقولة لتلائم البيئة العربية .

وينطبق ذلك أيضاً على تناقل النماذج بين المجتمعات العربية المختلفة إذ أن تجاهل حقيقة التنوع الثقافي لهذه المجتمعات داخل الاطار المتكامل للثقافة العربية ، قد يؤدي الى عدم أوقلة فعاليتها النماذج المنقولة .

وهمنا قبل أن ندخل في صلب الموضوع أن نوضح أن مانقده في هذه الورقة لا يعدو أن يكون محاولة أولى تحتاج الى كثير من التنقيح لايتأتى الا بمزيد من البحث النظرى والتجريبى حتى يمكن أن يتحول هذا الاطار الى أداة تستخدم بدرجة معقولة من الثقة والثبات فى مجال التخطيط للتنمية الاجتماعية فى العالم العربى • وانا لعلى يقين أن ذلك لايمكن أن يتم الا بتعاون الكثيرين من المشتغلين والمهتمين بهذا المجال فى عالمنا العربى • ونأمل أن تكون هذه الورقة بمثابة دعوة لهم للتعبير عن وجهة نظرهم والاسهام فى تنقيح هذا الاطار •

١١ الجزء الأول :: عرض عام للاطار

(١) فلسفة الاطار :

تنبثق فلسفة الاطار التحليلي الذي نقدمه في هذه الورقة من الاعتقاد الراسخ بأن تحقيق أى من الأغراض المجتمعية مرهون اصلاً بقدرة المجتمع على البقاء والنمو . ويتبع ذلك نظرنا الى الأنشطة المجتمعية المختلفة على أنها مجموعة من العمليات الاقتصادية^(١) تهدف الى الاسهام فى بقاء المجتمع ونموه . وبذلك فاننا نرى ارتباطاً وثيقاً بين حجم ونوعية العمليات الاقتصادية التى تكون الأنشطة المجتمعية المختلفة فى مجتمع ما وبين قدرة هذا المجتمع على البقاء والنمو . وبالتالي فانه يمكن التأثير على بقاء ونمو المجتمع بتغيير حجم ونوعية الأنشطة المجتمعية المختلفة .

(٢) مكونات الاطار :

يتطلب تغيير حجم ونوعية الأنشطة المجتمعية المختلفة لاجداث التغييرات الوظيفية والهيكليه اللازمة لبقاء المجتمع ونموه (أ) تحديد المتغيرات المجتمعية التى تسهم فى احدث هذه التغييرات و (ب) وجود جهاز مجتمعى يمكنه احدث هذه التغييرات .

أ - الثالث التنموى :

يقتضى التدخل لتغيير حجم ونوعية الأنشطة المجتمعية أمور ثلاثة أمور الأول هو التعرف على حجم ونوعية الطاقة المجتمعية ، أى قوى المجتمع الكائنه سواء منها البشرية أو غير البشرية التى يمكن أن يستعملها المجتمع فى احدث التغييرات الوظيفية والهيكليه التى تسهم فى بقاءه وتزيد من قدرته على النمو .

(١) كلمه مدمجة من كلمتى اجتماعى واقتصادى .

والأمر الثاني هو : توفير الأساليب والأدوات اللازمة لقيام المجتمع بالأنشطه المجتمعية اللازمة لاستغلال الطاقة المجتمعيه فى احداث التغيرات الوظيفية والهيكليه اللازمة لبقاء المجتمع ونموه . وتكون الانشطه المجتمعيه من مجموعة من العمليات الاقتصادية ذات طبيعة تحويليه أو تيسيريّه تهدف الى احداث تغيرات وظيفيه أو هيكليه معينه لتسهم فى بقاء المجتمع ونموه .

والأمر الثالث : هو التعرف على القيم المجتمعية التى تؤثر فى اتجاهات وسلوك أفراد المجتمع وتشكل حاجاتهم ورغباتهم .

ويمثل كل من هذه الأمور الثلاثة متغير مجتمعى أساسى يؤثر فى احداث التغيرات الوظيفيه والهيكليه اللازمة لبقاء المجتمع ونموه . فالتغير الاول والثانى يحددان معا حجم ونوعية التغيرات الوظيفيه والهيكليه التى يمكن ان تحدثها نظريا الأنشطة المختلفه للمجتمع من خلال تنفيذ العمليات الاقتصادية التى تتضمنها هذه الأنشطة . وأما المتغير الثالث فانه يضيف صفة " الواقعية " على حجم ونوعية التغيرات " النظرية " التى يمكن أن تحدثها الأنشطة المجتمعية . ويرجع ذلك الى ان فاعلية اى من العمليات الاقتصادية أو الأنشطة المجتمعية يتوقف الى درجة كبيرة على مدى تقبل أفراد المجتمع لهذه الأنشطة ومدى انتفاعهم بها . ومن المتفق عليه أن القيم المجتمعية تؤثر تأثيرا كبيرا على درجة تقبل افراد المجتمع للأنشطة المجتمعية المختلفه وانتفاعهم بها .

وبذلك فاننا نرى أن قدرة المجتمع على احداث التغيرات الوظيفيه والهيكليه اللازمة لبقائه ونموه أو بمعنى آخر " طاقته التنموية " هى انعكاس لمعصلة التفاعل بين المتغيرات المجتمعيه الأساسية . وتكون هذه المتغيرات الثلاثة الجزء الأول من الامار التحليلى الذى نقدمه فى هذه الورقه ، ونشير اليها بتعبير " الثلاث التموى " كناية عن تكاملها الوظيفى بالرغم من انفصالها الهيكلى . ويعكس الثالث

التموى الطاقة التنموية للمجتمع الذى يمكن للنسق الاقتصادى استغلالها
فى تنمية المجتمع بالتحكم فى التفاعل بين متغيراتها الثلاثة بالطريقة التى تؤدى
الى احداث التغيرات الوظيفية والهيكليه بالحجم والنوعيه التى تحتوى أهداف
المجتمع فى البقاء والنمو .

ب - النسق الاقتصادى للمجتمع :

يمثل النسق الاقتصادى للمجتمع الجزء الثانى من الاطار التحليلى
الذى نقدمه فى هذه الورقه ويتكون من مجموعة من الاجهزه المجتمعية التى
تتكامل داخل اطار ينظمها ويوجهها وينسق بينها لاجراء العمليات
الاقتصادية التى تكون الانشطة المجتمعية المختلفة واللازمة لاجداث
التغيرات الوظيفية والهيكليه اللازمة لبناء المجتمع ونموه . ولكن يمكن للنسق
الاقتصادى من احداث هذه التغيرات فانه يقوم بمجموعة من العمليات
الاقتصادية يقسمها الاطار الى نوعين اساسيين :

أ (العمليات التحويلية :

وهى العمليات التى يجرىها النسق الاقتصادى بقصد تحويل
الطاقة المجتمعية الى موارد يمكن استخداها فى انتاج السلع وتقديم
الخدمات التى يمكن ان يستفاد بها المجتمع فى احداث التغيرات
الوظيفية والهيكليه اللازمة لبقائه ونموه .

ب (العمليات التيسيرية :

وهى العمليات التى يجرىها النسق الاقتصادى بقصد زيادة فعالية
العمليات التحويلية سواء كان ذلك فى تحويل الطاقة المجتمعية الى
موارد والموارد الى سلع وخدمات او فى انتفاع المجتمع بالسلع والخدمات
التي تتيحها العمليات التحويلية .

ولكى يقوم النسق بهاتين العمليتين الاساسيتين فانه يحتاج الى
اربعة اجهزة رئيسية هي :

- أ (جهاز ابتكار الاساليب وتصميم الادوات اللازمة لاجراء العمليات
التحويلية والتيسيرية (جهاز البحث العلمى) .
- ب (جهاز لاستيعاب الاساليب واستخدام الادوات فى اجراء
العمليات التحويلية والتيسيرية (الجهاز التنفيذى) .
- ج (جهاز لتوجيه وتنظيم وتنسيق نشاط الجهازين السابقين فى
استغلال الطاقة التنموية للمجتمع لاحداث التغيرات الوظيفية
والهيكلية اللازمة لبقاء ونمو المجتمع من خلال التحكم فى تفاعل
مكونات الثالث التنموى للمجتمع . (جهاز التخطيط) .
- د (جهاز ينقل الى الاجهزة الثلاث السابقة آراء افراد المجتمع فى
توجيه وتنظيم وتنسيق وتنفيذ الأنشطة المجتمعية ومدى تقبلهم
لهذه الأنشطة وانتفاعهم بها . (جهاز المشاركة الاجتماعية) .

اطار النسق :

وللنسق الاجتصادى اطار تتكامل د اخله أجهزته الرئيسيه الاربعة وفروعها
ويستمد هذا الاطار حجمه من حجم النسق الاجتصادى الذى يستمد حجمه
عادة من حجم الطاقة المجتمعية . ويستمد الاطار نوعيته من الايد ولوجيه
التنظيميه للمجتمع التى تعكس القيم والمعتقدات والتقاليد والعادات السائدة
فى المجتمع فى صورة قوانين وتشريعات ولوائح وتعليمات وتقاليد تنظيمية تشكل
الصرح البنائى للمجتمع وتحدد العلاقات الوظيفيه الرسميه لافراد .

١ - ميكانيزم الاطار :

وقبل أن ننتقل الى الجزء الثانى من هذه الورقة والتي سنخصصها للوصف التفصيلى لمكونات الاطار ، يهمننا ان نشرح بشكل مبسط ميكانيزم الاطار كما نتصوره :

يهدف تفاعل النسق الاقتصادى مع الطاقة التتمويه الى احداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع تسهم فى بقاء المجتمع ونموه . ويفترض الاطار ان هذا التفاعل يتم وفقا للميكانيزم التالى :

أ (يحول النسق الاقتصادى العنصر البشرى الى موارد بشرية يمكن استخدامها فى :

١ (تحويل العنصر غير البشرى للطاقة المجتمعية الى موارد غير بشرية وتحويل هذه الموارد الى سلع .

٢ (تحويل العنصر البشرى للطاقة المجتمعية الى موارد بشرية والموارد البشرية الى خدمات من نوعين أساسيين :

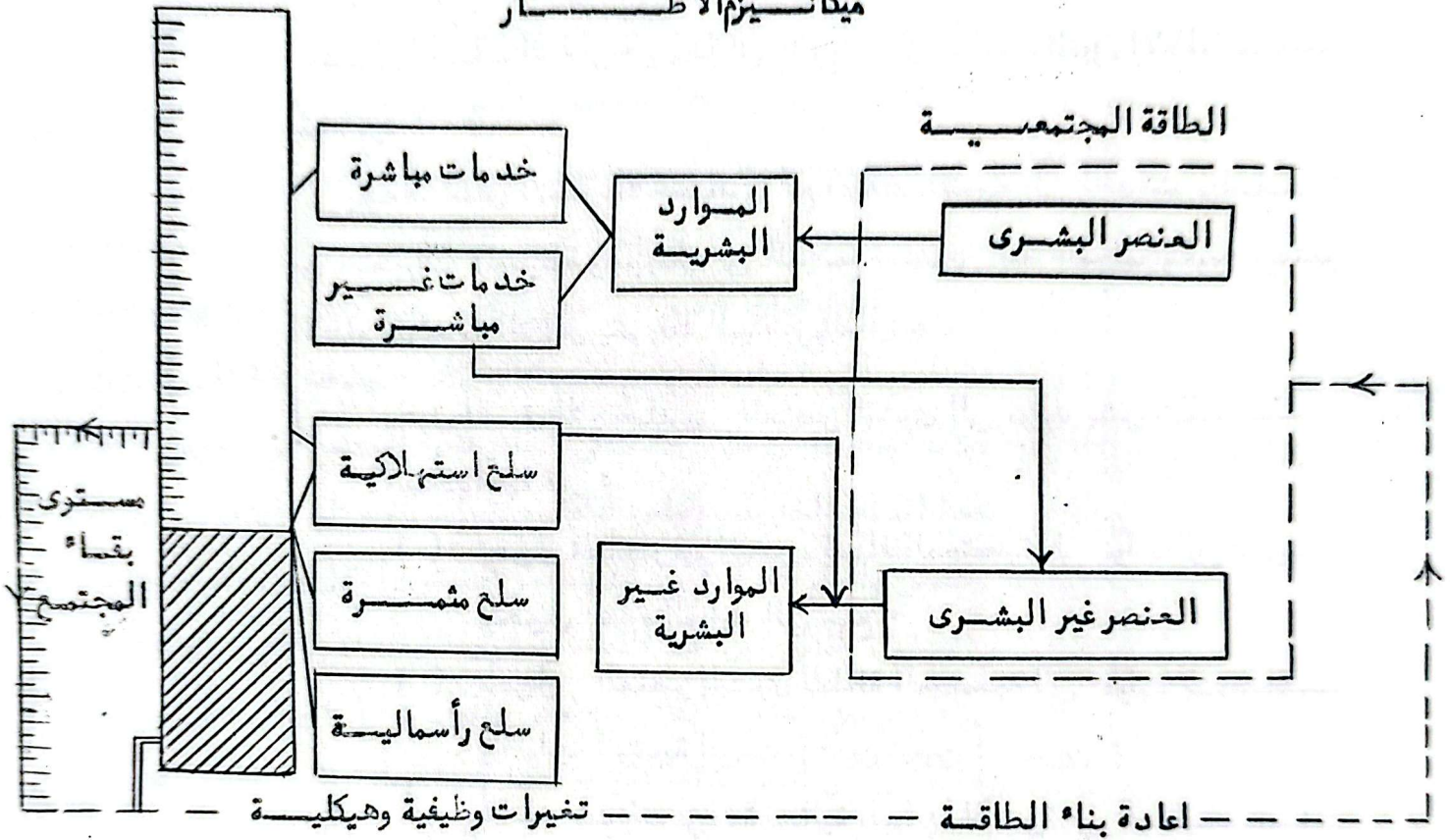
أ - خدمات لزيادة فعالية الموارد البشرية فى العمليات التحويلية للنسق (خدمات مباشرة) .

ب - خدمات لتيسير احداث العمليات التحويلية وانتفاع أفراد المجتمع بما تتيحه من موارد وسلع (خدمات غير مباشرة) .

ب (يؤدى انتفاع المجتمع بالمتدفق من السلع والخدمات التى يتيحها النسق الاقتصادى الى احداث تغيرات وظيفية وهيكلية ، تؤثر بحجمها ونوعيتها فى مستوى بقاء المجتمع ودرجة نموه .

شكل (١)

ميكانيزم الاطار



ويكفي في هذا المجال أن نقول أنه إذا أدى تدفق السلع والخدمات إلى تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، أي دون فائض يمكن أن يعيد الطاقة المجتمعية ويوسعها فأننا نصف المجتمع بأنه في مستوى البقاء واستمرار هذه الحالة معناه جمود المجتمع وعدم قدرته على النمو. أما إذا كان ^{هناك} فائض في تدفق السلع والخدمات فإن تراكم هذا الفائض على مر السنين يزيد من الطاقة المجتمعية كما ونوعاً بدرجات متفاوتة وفترات مختلفة. وفي هذه الحالة يمكننا أن نصف المجتمع بأنه ينمو وأن تحديد درجات نموه بقياس أثر الفائض المتراكم على زيادة وتوسيع الطاقة المجتمعية أو قياس تدفق السلع والخدمات التي يتيحها النسق الاقتصادي.

ولاشك أنه يمكن أيضا تصور انخفاض تدفق السلع والخدمات الى الحد الذي لا يستمر فيه تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية في اتاحتها وتيسيرها وطبيعي ان استمرار مثل هذه الحالة فترات طويلة من الزمن تختلف من مجتمع لآخر ، سوف تؤدي حتما الى انخفاض مستوى المجتمع عن مستوى البقاء الاجتماعي الأمر الذي يهدد بقاء المجتمع ويجزره عن النمو . وبالتالي فانه يمكن تصور مستوى آخر للمجتمع أقل من مستوى البقاء وفيه ينخفض تدفق السلع والخدمات الى درجة لا تعوض الطاقة المستهلكة في اتاحتها . وسنطلق على أدنى درجات التدفق هذه . " حد الكفاف " وهو الحد الذي يؤدي الانخفاض فيه تهديد البقاء الفيزيائي لأفراد المجتمع كالمجاعات مثلا . وبذلك فالأطار يمكن أن يصنف المجتمعات المختلفة كل على حدة على أساس قدرة المجتمع على تعويض الطاقة المستهلكة في اتاحة السلع والخدمات وقياس ذلك بمستويات النمو على مقياس حسابي تبين درجاته من صفر وتنتهي بالرقم ١٠٠ . وبذلك ينحصر المستوى الاول بين الصفر وحد الكفاف ، وينحصر المستوى الثاني بين حد الكفاف ومستوى البقاء الاجتماعي ، وينحصر المستوى الثالث والاخير بين مستوى البقاء الاجتماعي والرقم ١٠٠ ، وبمثل أعلى درجات النمو الممكنة . ولاشك أن كل القيم الثلاث التي تحدثنا عنها قيما تحكمية تختلف من مجتمع لآخر باختلاف " طاقته التنموية " ويتوقف وصول المجتمع الى أي منها على محصله تفاعل طاقته التنموية ونسقه الاجتماعي . وعلى هذا الأساس فاننا ننظر الى المحاولات التي تهدف الى مقارنة المجتمعات المختلفة على أساس مستوى نموها ، ثم الخروج من هذه المقارنات بتصنيف لهذه المجتمعات الى مجموعتين أو أكثر نصف أحدها بأنه متخلف وبعضها متقدم والبعض الاخر غايه في التقدم على أنها بصورتها الحالية عبارة عن محاولات أكاديمية لا يجب أن يتعدى استخدامها المجال البيدالوجي الى المجال التطبيقي أي استخدامها كأغراض تخطيطية تسعى المجتمعات الى تحقيقها .

وفي ختام هذا الجزء من الورقة لزاما علينا أن نوضح ما نعنيه بالمفهوم الأساسي الذي نهجه في هذه الورقة من خلال الاطار التحليلي الذي أوضحناه في الورقة الأساسية في الصفحات السابقة .

" التنمية " فى ضوء هذا الاطار الفكرى مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الارادى للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاقتصادى له ، وقوامها سلسلة تراكمية من التغيرات الوظيفية والهيكلية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو ويوضح هذا التعريف أننا لاننظر للتنمية على أنها هدف فى حد ذاتها بل وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه . ويعنى ذلك أن النمو هو الهدف الأساسى الذى يسعى المجتمع الى تحقيقه من خلال عمليات التنمية .

وواضح ان الاطار يعالج مفهوم التنمية بشقيه الاجتماعى والاقتصادى وبذلك يمكن نظريا أن نتحدث عن " التنمية الاجتماعية " و " التنمية الاقتصادية " وأن نعرف " التنمية الاجتماعية " على أنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الارادى للمجتمع فى توجيه التفاعل بين طاقته التنموية ونسقه الاقتصادى وهدفها اتاحة السلع والخدمات التى يؤدى ارتفاع أفراد المجتمع بها الى أحداث سلسلة تراكمية من التغيرات الوظيفية فى الموارد البشرية للمجتمع تزيد من قدرتها على الاسهام فى بقاء المجتمع ونموه باحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لذلك . وبالتالى يمكننا تعريف " التنمية الاقتصادية " على أنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الارادى للمجتمع فى توجيه التفاعل بين طاقته التنموية ونسقه الاقتصادى وهدفها احداث سلسلة تراكمية من التغيرات الهيكلية تزيد من قدرة المجتمع على انتاج السلع وتقديم الخدمات التى تحدث التغيرات الوظيفية فى المجتمع وتزيد من قدرة موارد البشرية على الاسهام فى بقاء المجتمع ونموه . ومقارنه هذين التعريفين نجد انهما يختلفان فى الوسيلة ويتفقان فى الهدف . فبقاء المجتمع ونموه هما هدف كل منهما تسعى التنمية الاجتماعية الى تحقيقه بالتركيز على احداث التغيرات الوظيفية التى تزيد من قدرة الموارد البشرية على استغلال الطاقة المجتمعية لبقاء ونمو المجتمع بينما تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقه بالتركيز على احداث التغيرات الهيكلية اللازمة لاتاحة السلع وتقديم الخدمات

التي يمكن أن ينتفع بها المجتمع في أحداث التغييرات الوظيفية اللازمة لبقائه ونموه •

الواقع أنه قد مضت الحقبة التي كان يقبل فيها مثل هذا الفصل بين الشقين المتكاملين للتنمية الاقتصادية • وبذلك لم يعد النقاش يدور حول أى الطريقين أمثل لتحقيق نمو المجتمع بأقصى الدرجات الممكنة في زمن معين بل أصبح السؤال : ما هو الطريق الأمثل الذي يتكامل فيه شقي التنمية ويحقق للمجتمع البقاء وأقصى درجات النمو الممكنة في زمن معين ؟ ويقودنا هذا التساؤل في حد ذاته لأن نختتم هذا الجزء من الورقة بتعريف مبدئي لتخطيط التنمية الاقتصادية وهو :

التخطيط للتنمية الاقتصادية هو التدخل الإرادي للمجتمع في توجيه وتنظيم وتسيق الأنشطة المجتمعية المختلفة ليتمكن المجتمع من تحقيق أقصى درجة ممكنة من النمو والتنمية ضمنه معينه من خلال التحكم في تفاعل الطاقة التنموية والنسق الاقتصادي للمجتمع • وبذلك ينتهي هذا العرض العام للإطار التحليلي لتخطيط التنمية الاجتماعية — ونبدأ في مناقشة تفاصيل هذا الإطار في الجزء التالي من الورقة •

:: الجزء الثانى ::

عرض تفصيلي للاطار العام

الثالث التامى :

أولا : الطاقة المجتمعية :

تتكون الطاقة المجتمعية فى هذا النموذج من جملة القدرات والمهارات الانسانية والعناصر الطبيعية التى يمكن أن يستغلها المجتمع فى احداث التغيرات الوظيفية والهيكليه اللازمة لبقائه ونموه . ويفترض النموذج أن الطاقة المجتمعية تتكون من مجموعته من العناصر الحيوية والطبيعية ويتكون كل عنصر منها من مجموعة من المتغيرات الحيوية أو الطبيعية حسب طبيعة العنصر .

يفترض النموذج أيضا أنه لا يمكن للمجتمع أن يستغل هذه الطاقة الا اذا حولها النسق الاجتصادى الى موارد ثم الى سلع أو خدمات يؤدى انتاج أفراد المجتمع بها الى حدوث التغيرات التى تسهم فى بقاء المجتمع وتزيد من قدرته على النمو وبذلك فإن الطاقة المجتمعية فى هذا النموذج هى المعين الذى يمكن أن يغترف منه النسق الاجتصادى ما يحتاجه المجتمع من موارد لانتاج السلع وتقديم الخدمات لأفراد .

وواضح أن النموذج يقسم الطاقة المجتمعية الى جزئين أساسيين أحدهما بشرى ويتكون من مجموعة العناصر والمتغيرات الحيوية والاخر غير بشرى أو طبيعى ويتكون من مجموعة العناصر والمتغيرات الطبيعية التى يمكن أن يستغلها المجتمع . وتستمد الطاقة المجتمعية حجمها ونوعيتها من حجم ونوعية العناصر المكونة لها والتى تستمد حجمها ونوعيتها من حجم ونوعية المتغيرات المكونة لها وعلى هذا الاساس تعتبر المتغيرات الحيوية والطبيعية هو الوحدات الأساسية للطاقة المجتمعية التى تمثل قيمتها محصلة قيم المتغيرات الحيوية والطبيعية التى تكون عناصرها . ويفترض النموذج أن تحويل الطاقة

المراد من شئ الى سلعة أو خدمة ما هي الا عملية تغيير في قيمة المتغيرات التي تكون عناصر الطاقة من حالة لا يمكن المجتمع ان يستخدم فيها العنصر الحيوى او الطبيعى استخداما يؤدي الى احداث التغيرات التي يرغبها المجتمع ، الى حالة يمكن ان يستخدمها فيها ويحدث بها هذه التغيرات .

وبذلك يصبح احداث هذا التغيير القيمي هو الهدف الاول للنسق الاجتصادى يسعى لتحقيقه باجراء سلسلة العمليات التحويلية اللازمة لذلك .

وأما الهدف الثانى فهو تيسير انتفاع أفراد المجتمع بنتائج هذه العمليات من موارى أو سلع وخدمات ويقتضى ذلك قيام الجهاز بالعمليات التيسيرية لتحقيق هذا الهدف .

وتقودنا المناقشة السابقة الى تعريف الطاقة المجتمعية على أنها مفهوم مضمون يعبر عن قيمة نظرية تمثل محصلة كل القيم الممكنة التي يمكن أن تتواجد فيها كل المتغيرات الحيوية والطبيعية التي تكون مجموعة العناصر الحيوية والطبيعية المتاحة "جغرافيا" للمجتمع .

وبذلك فان النموذج يفترض ان لكل من المتغيرات الحيوية أو الطبيعية مدى من القيم تنحصر داخله كل القيم التي يمكن أن تتواجد فيها المتغيرات الحيوية أو الطبيعية ، ويعنى ذلك بالنسبة للمتغيرات الحيوية كل القيم التي يمكن أن تؤدى فيها هذه المتغيرات وظائفها على أى مستوى من مستويات الاداء .

ويؤدى الانحراف خارج هذا المدى من القيم الى توقف التغيير الحيوى عن أداء وظيفته مؤقتا أو بصفة نهائية أى بمعنى أعم يهدد بقاء التغيير الحيوى وعلى هذا الاساس فنشير الى هذا المدى من القيم بتعبير "مدى البقاء" واما بالنسبة للمتغيرات الطبيعية فيمثل هذا المدى كل القيم الممكنة لاستخدام العنصر الطبيعى فى احداث التغيرات الوظيفية او الهيكلية التي يرغب فى احداثها المجتمع . وعلى ذلك فنشير الى هذا المدى بتعبير "مدى الاستخدام" وهو المدى الذي تنحصر داخله كل القيم التي يمكن ان تؤديها

الممكنة لاستخدام العناصر المكونة للطاقة فى انتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع بالاساليب والادوات المتاحة " نظرية " للنسق الاقتصادى للمجتمع • وعلى ذلك فالنموذج يفترض عدم ثبات " مدى الاستخدام " للمتغيرات الطبيعية بل يفترض امكان تغييره بتغيير الأساليب والادوات المتاحة " نظريا " للنسق الاقتصادى للمجتمع • أى أن " مدى الاستخدام " مرتبط بالمستوى التكنولوجى المتاح فى كل المجتمعات الارضية وهو ما سنشير اليه بتعبير —————
" المستوى التكنولوجى العالمى " لا بالمستوى التكنولوجى الميسر محليا • وعلى هذا الاساس يمكننا أن نوسع التصريف السابق للطاقة المجتمعية على الوجه التالى :

الطاقة المجتمعية مفهوم معنوى يعبر عن قيمة نظرية تمثل محصلة كل القيم المحصورة داخل مدى البقاء للمتغيرات الحيوية ومدى الاستخدام للمتغيرات المادية التى تكون كل العناصر الحيوية والطبيعية المتاحة جغرافيا للمجتمع •

ويمكننا اذا أن نتصور ما يمكن تعريفه بالطاقة المجتمعية العالمية على أنها مفهوم معنوى يعبر عن قيمة نظرية تمثل محصلة كل القيم المحصورة داخل " مدى البقاء " للمتغيرات الحيوية " و " مدى الاستخدام " للمتغيرات الطبيعية التى تكون كل العناصر الحيوية والطبيعية المتاحة لكل المجتمعات الارضية •

وعلى هذا الاساس يمكننا أن نحدد مستويين أساسيين لمفهوم " الآتاحة " وهما المستوى " العالمى " والمستوى " المجتمعى " وسنشير الى أولهما بتعبير " الآتاحة المطلقة " والى ثانيهما " الآتاحة النسبية " وليس تصدينا لهذه المفاهيم من باب الحذلقـة العلمية وانما ينبع ذلك من اقتناعنا العميق بأن التكنولوجيا التى زادت من ترابط المجتمعات الارضية المتناثرة جغرافيا هى التغيير الهيكلى الذى سيؤدى حتما الى الترابط الوظيفى بين هذه المجتمعات الذى نشهد صورا كثيرة تعبر عن تزايد يوم بعد يوم • وعلى ذلك فلا يمكننا تجاهل هذا الترابط المجتمعى ونكتفى بالتحدث عن الطاقة المجتمعية المتاحة جغرافيا أى نسبيا • وينطبق هذا الكلام أيضا على الأساليب والادوات اللازمة

لاحداث التغيير القيمي للمتغيرات الحيوية أو الطبيعية أو المحافظة على قيمها أو كليهما معا ، وهو ما سنشير اليه بلفظة "التكنولوجى" وعلى هذا الاساس فأنا نعتبر "التكنولوجى" المتاح محليا هو المستوى النسبى للاتاحة بينما يمثل التكنولوجى العالمى المستوى المطلق لها .

ونخلص من المناقشة السابقة الى أن النموذج يحدد مستويين للطاقة المجتمعية المتاحة احدهما مطلق على المستوى العالمى للمجتمع ، والاخر نسبى على المستوى المحلى للمجتمع . والى جانب ذلك يحدد مستويين للتكنولوجيا احدهما مطلق على المستوى العالمى للمجتمع والثانى نسبى على المستوى المحلى للمجتمع .

أ (الموارد :

نعنى بالموارد فى هذا النموذج حجم ونوعية العناصر التى يستخدمها المجتمع فى انتاج السلع وتقديم الخدمات اللازمة لافراد . وتستخدم هذه الموارد من الطاقة المجتمعية وذلك بقيام النسق الاجتصادى للمجتمع باجراء العمليات التحويلية اللازمة للوصول بقيم المتغيرات الحيوية أو الطبيعية الى القيم التى تتيح للمجتمع استخدامها فى انتاج السلع وتقديم الخدمات . وفى ضوء المناقشات السابقة لمدى البقاء ومدى الاستخدام أصبح هدف العمليات التحويلية التى يقوم بها النسق الاجتصادى بالنسبة للمتغيرات الحيوية والطبيعية هو الوصول بقيم المتغيرات الحيوية والطبيعية الى مدى القيم الذى يتيح للمجتمع استخدامها فى انتاج السلع وتقديم الخدمات . وطبيعى ان يقع هذا المدى من القيم داخل "مدى البقاء" أو "مدى الاستخدام" للمتغيرات الحيوية او الطبيعية لعناصر الطاقة المجتمعية . وحيث أن الحصول على هذا المدى من القيم يتوقف اساسا على فعالية التكنولوجى المتاح للمجتمع نسبيا ، فنشير الى هذا المدى من القيم بتعبير معنى "مدى الانتفاع" . وعلى هذا الاساس يمكننا تعريف الموارد بأنها تعبير معنى

عن حجم ونوعية عناصر الطاقة المجتمعية التي يمكن أن تقع قيمة متغيراتها الحيوية والطبيعية داخل "مدى الانتفاع" بهذه العناصر .

ب) السلع والخدمات :

تتحدد داخل "مدى الانتفاع" مجموعة من القيم مثل مجموعة الاستخدامات البديلة للمورد . وحيث أن اختيار أى من هذه القيم وتحقيقها مرتبط أساساً بفاعلية التكنولوجيا المتاحة للمجتمع وبالقيم التفضيلية للمجتمع ، فإن الحصول على أى منها هو نتاج لمدى تحديد وتغيير المستوى التكنولوجي لرغبات المجتمع . وعلى هذا الأساس يكون هدف العمليات التحويلية للموارد المجتمع الى سلع وخدمات هو تحقيق القيمة التي يفضلها المجتمع من بين القيم الواقعة داخل "مدى الانتفاع" للمتغيرات الحيوية أو الطبيعية التي تكون عناصر المورد . ولا شك أنه يمكننا أن نفترض أن هناك قيمة من بين مجموعة القيم المحصورة داخل "مدى الانتفاع" للمتغير الحيوى أو الطبيعى يكون فيها استخدام المتغير أمثلياً . وبالتالي يمكننا أيضاً افتراض وجود قيمه للاستخدام الامثل لعناصر المورد هي محصلة تقييم الاستخدام الامثل لمتغيراته الحيوية أو الطبيعية . وينطبق ذلك أيضاً على المورد اذ يكون أن نفترض وجود قيمة تمثل الاستخدام الامثل للمورد . وتوضح هذه المناقشة قيمتين أساسيتين للمتغيرات الحيوية أو الطبيعية يمكن أن يعمل النسق الاجتصادى على تحقيق احدهما لتحويل الموارد الى سلع وخدمات ، وهما القيمة التفضيلية للمجتمع ، والقيمة الاقتصادية للاستخدام الامثل ، وفى ضوء ذلك يفترض النموذج ان قيم المتغيرات الحيوية أو الطبيعية فى السلع والخدمات هي محصلة للقيم التفضيلية للمجتمع وللإستخدام الامثل للمورد فى إنتاج السلع أو تقديم الخدمات . وعلى ذلك فيمكننا تدريف السلع والخدمات على أنها تعبير معنوى عن حجم ونوعية الموارد

المجتمعية التي يمكن ان ينتفع بها المجتمع في احداث التغيرات الوظيفية والهيكلية
اللازمة لبقائه ونموه • وعادة ماتكون قيمة متغيراتها الحيوية أو الطبيعية مشثلة لمجتمعات
الاستخدام التفضيلي (المجتمعي) والاستخدام الامثل (الاقتصادي) (لهذه
الموارد •

وبانتهاء مناقشة المتغير الاول للثاوث التمدى وقبل انتقالنا الى مناقشة
المتغير الثانى وهو أساليب وأدوات التغير نجد لزاما علينا أن نناقش طبيعة
العمليات الاقتصادية لتوضيح دور الأساليب والأدوات فى احداث التغير ومناقشة
هذا الدور فى موضعه الصحيح •
العمليات الاقتصادية :

أشرنا فى الجزء الاول من هذه الورقة الى أن النسق الاقتصادى يقوم بنوعين
أساسيين من العمليات الاقتصادية هما العمليات التحويلية والعمليات التيسيرية ، وفيما
يلى تفصيل لهذه العمليات :

تهدف العمليات التحويلية والتيسيرية الى تحويل عناصر الطاقة المجتمعية الى
سلع وخدمات وتيسير انتفاع أفراد المجتمع بها لاجداث التغيرات الوظيفية والهيكلية
اللازمة لبقاء المجتمع ونموه • وقد بينا عند مناقشتنا للطاقة المجتمعية أن عملية التحويل
هذه ماهى الا تغير قيمى للمتغيرات الحيوية أو الطبيعية التى تتكون منها عناصر الطاقة

المجتمعية • وقد بينا ايضا ان القيمة النشائية لهذه المتغيرات فى السلع والخدمات التى يتيحها النسق الاقتصادى هى محصلة القيمة التفضيلية للمجتمع والقيمة الاقتصادية للاستخدام • وبهذا الان أن نوضح أن العمليات التحويلية التى تجرى للمتغيرات الحيوية تختلف عن العمليات التحويلية التى تجرى على المتغيرات المادية لاختلاف طبيعة هذه المتغيرات ، وبالتالى اختلاف الاساليب والادوات التى تستعمل فى اجراء التحويل وحيث ان اهتمامنا فى هذه الورقة يتركز على التنمية الاجتماعية فسنقتصر على مناقشة العمليات التحويلية والتيسيرية للمتغيرات الحيوية أى للعنصر البشرى فقط •

العمليات التحويلية والتيسيرية للعنصر البشرى فى الطاقة المجتمعية :

يقسم الاطار العمليات التحويلية للعنصر البشرى الى مجموعتين أساسيتين متكاملتين :

(أ) عمليات تحويليه تهدف الى بقاء العنصر البشرى ونموه الفيزيقي •

(ب) عمليات تحويليه تهدف الى تحويل العنصر البشرى من طاقة مجتمعية الى مورد يمكن أن يسهم فى احداث التغيرات الوظيفيه والهيكليه اللازمة لبناء ونمو المجتمع •

وبالتالى فان للعمليات التحويلية للعنصر البشرى هدفين اساسيين لا يمكن تحقيقهما

الا من خلال الابقاء على العنصر البشرى للطاقة المجتمعيه • وهذين الهدفين هما :

(أ) النمو الفيزيقي ويتركز دور العمليات التحويلية فيه على التدخل فى محصلة التفاعل

بين المتغيرات الحيوية للعنصر البشرى للطاقة المجتمعية وبين عناصر البيئة الطبيعية للحيولة دون انحراف قيم المتغيرات الحيوية عن قيمة معدلاتها الطبيعية •

(ب) النمو الاجتماعى ويتركز دور العمليات التحويلية فيه على تزويد العنصر البشرى

بالقدرات والمهارات والمعرفة التى تمكنه من أن يصبح موردا بشريا يسهم فى اتاحة

السلع والخدمات اللازمة لبناء ونمو المجتمع •

وأما العمليات التيسيرية بالنسبة للعنصر البشرى فى الطاقة المجتمعية فهذه —
الاساسى هو ازالة وتخفيف تأثير الحواجز الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو
الفيزيائية أو العزيقية أو غيرها من الحواجز التى تحول دون انتفاع العنصر البشرى بالمتاح
فى المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لبقائه ونموه ، وبذلك فالعمليات التيسيرية تساند
العمليات التحويلية فى أداء دورها بتسهيل تدفق السلع والخدمات بالحجم والتنوع
اللازمة لاجراء العمليات التحويلية وفى الوقت المناسب لاجراء هذه العمليات .

السابقة

ولكى نوضح المناقشة سنضرب مثلاً بالتعليم كعملية تحويلية هدفها تزويد الفرد
بالمعرفة فى مجال ما . فاذا اعتبرنا أن المتغير الحيوى فى هذه العملية هو " قدرة
الطالب على الانتفاع بالتعليم " ، فيمكننا أن نصور عملية التعلم على أنها عملية تحويلية
للعنصر البشرى الى مورد يرفع مستوى معرفته فى مجال ما من درجة الى أخرى أعلى منها
حتى يتمكن من تقديم خدمات معينة للمجتمع . وطبيعى أن يستلزم احداث ذلك استخدام
مجموعة من السلع والخدمات لاجراء هذه العملية بأسلوب أو بآخر متفق عليه .

وإذا حددنا متطلبات عملية التحويل هذه على أنها حضور مائه ساعة من المحاضرات
والقيام بخمسين ساعة من التدريب العملى والاستذكار مائتين من الساعات بالمسئول
ليحقق الطالب الذى له مستوى معين من الذكاء قدراً معيناً من المعرفة فى هذا المجال
فإن مهمة العمليات التحويلية تصبح انتقاء انسب السلع والخدمات التى يمكن أن تتيح
البرنامج الامثل الذى يحقق درجة المعرفة المطلوبة فى حدود متطلبات العملية
التحويلية ويأتى بعد ذلك دور العمليات التيسيرية وليكن أنها تعمل على انتفاع الطالب
بالبرنامج المتاح بأقصى درجة ممكنة ويتطلب ذلك ازالة أو تخفيف أثر أى من الحواجز
الذى تقلل من انتفاع الطالب بالبرنامج المتاح بأقصى درجة ممكنة . قد يكون الحاجز
ذا صفة اقتصادية بالرغم من أن البرنامج يقدم مجاناً وذلك لعدم قدرة الطالب على شراء
الكتب والادوات اللازمة أو لعدم مكان تقديم البرنامج مما يتطلب انفاق الطالب

على المواصلات وليس في مقدوره ذلك • وقد يكون الحاجز ذا صفة اجتماعيه وذلك لمنع افراد معينين ممن ينتمون الى دين معين او ايدولوجيه سياسيه معينة او ممن ينتمون الى طبقة او جنس معين من الانتفاع بالبرنامج • وقد يكون الحاجز مرضا يمنع الطالب من الانتظام في الدراسة الى آخر ذلك من أنواع الحواجز • تتخذ العمليات التيسيرية اذا أشكالا مختلفة منها الاجتماعي والاقتصادي وغيرها ولكنها جميعا تتفق في هدف واحد هو زيادة فعالية العملية التحويلية •

وبذلك يمكننا أن ننظر الى الحواجز المختلفة التي تحول بين الطالب وبين التحصيل (حصوله على المعرفة المطلوبه في المجال المحدد) على أنها متغيرات ثانوية تؤثر طرئاً على إمكان استغلال المتغير الحيوى (قدرة الطالب على الانتفاع بالتعليم) للعنصر البشرى في تحويله الى مورد يمكن أن يسهم في بقاء ونمو المجتمع •

وواضح أن بعض هذه المتغيرات يمثل تأثير عناصر البيئة الطبيعية على المتغيرات الحيوية للعنصر البشرى (كالأمرض الفيزيكية مثلاً) وبعضها يمثل تأثير عناصر البيئة المجتمعية (كقلة الدخل أو التفرقة الدينية أو العنصرية ... الخ) •

وواضح أيضاً أن مقدار المعرفة الذى سيحققه الطالب فعلاً يتوقف على محصلة التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية • ولكى يمكن أن ينتج أقصى ناتج ممكن للعملية التحويلية يجب أن تقوم العمليات التيسيرية بدورها وهو التدخل فى التفاعل بين المتغير الحيوى وبيئته لكى تصبح قيمة محصلة التفاعل قريبه من " المعدل الطبيعى " للانتفاع بالتعليم وتمكن العملية التحويلية من تحقيق أهدافها بأقصى درجة ممكنة •

وبهنا أن نوضح أن صلب عملية التنمية الاقتصادية هو أحداث التغيير فى المجتمع من واقع غير متقاع الى مستقبل يبدو أكثر اقناعاً من الواقع الذى يعيش فيه أفراد المجتمع • وإذا قبلنا الفرض الذى يقول ان واقع المجتمع هو محصلة تفاعل العنصر البشرى مع عناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية فيمكننا أن نقول ان هدف عمليه التنمية هو احداث

التغيير فى قيمة محصلة التفاعل بين العنصر البشرى وعناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية بالتدخل فى توجيه التفاعل بالطريقة التى تتيح للمجتمع الحصول على قيمة أفضل لهذه المحصلة . ولما كان اهتمامنا فى هذه الورقة ينصب أساسا على العنصر البشرى للطاقة المجتمعية ، فإننا سنفرد الصفحات القادمة لمناقشة التدخل لتغيير محصلة التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية وسنتناول هذه المناقشة تحت عنوان ميكانيزم التدخل فى تفاعل المتغير الحيوى وعناصر بيئته .

ميكانيزم التدخل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته :

المتغير الحيوى :

يفترض الاطار أن الجزء الجماعى البشرى للطاقة المجتمعية يتكون من ثلاثة عناصر حيوية أساسية هى : العنصر البدنى والعنصر العقلى والعنصر النفسى . ويتضمن كل من هذه العناصر مجموعة من المتغيرات الحيوية تمثل مجموعة الوظائف المتكاملة التى يؤدى بها العنصر الذى تكونه . ويتوقف مستوى أداء العنصر لوظائفه على محصلة قيم المتغيرات الحيوية التى تكونه . وإذا فمكننا أن نتصور الإنسان كمجموعة من المتغيرات الحيوية لكل منها قيمة معينة يصل فيها أداء المتغير الحيوى إلى أعلى مستوى ممكن فى بيئته . ويشار إلى هذه القيمة بتعبير " المعدل الطبيعى " للمتغير الحيوى . وأمثلة ذلك كثيرة كدرجة الحرارة الطبيعية للإنسان وضغط الدم ونبضات القلب وعدد مرات التنفس . الخ . وطبيعى أن يؤدى إلى أى انحراف عن هذه القيمة إلى تغيير فى مستوى الأداء الوظيفى للإنسان ككل أو عنصر أو أكثر من عناصره . ويستمد المتغير الحيوى لاي من العناصر قيمته من محصلة التفاعل بينه وبين عناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية . فإذا طابقت قيمة هذه المحصلة قيمة المعدل الطبيعى للمتغير الحيوى قام المتغير الحيوى بأداء وظيفته على المستوى الأمثل للأداء فى هذه البيئة .

عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية :

يقسم الاطار هذه العناصر الى أربعة مجموعات أساسية حسب تأثيرها على المعدل الطبيعي لاداء المتغير الحيوى . وفيما يلى بيان تلك المجموعات :

أ (مجموعة العوامل المسببة للانحراف ويؤدى تأثيرها على المتغير الحيوى الى انحراف قيمته عن المعدل الطبيعي للاداء .

ب (مجموعة العوامل المساعدة على الانحراف ولايؤدى تأثيرها على المتغير الحيوى الى انحراف فى قيمته ، بل ينحصر تأثيرها فى مساندة العوامل المسببة للانحراف وزيادة تأثيرها الانحرافى على المتغير الحيوى .

ج (عوامل مصححة للانحراف ويؤدى تأثيرها الى تقليل أو الغاء تأثير العوامل المسببة للانحراف على المتغير الحيوى .

د (عوامل مساعدة على تصحيح الانحراف ولايؤدى تأثيرها الى تقليل أو الغاء تأثير العوامل المسببة للانحراف ، وانما تساند العوامل المصححة للانحراف وتزيد من تأثيرها فى الغاء أو تقليل تأثير العوامل المسببة للانحراف .

التحول فى طبيعة المتغير الحيوى :

يؤدى انحراف قيمة المتغير الحيوى الى حدوث تحول فى طبيعة المتغير نفسه :

أ (وقد يكون هذا التحول " مؤقتا " أى انه يمكن ارجاع طبيعة المتغير الحيوى الى أصلها تماما .

ب (أو قد يكون هذا التحول " دائما " أى أنه لايمكن ارجاع طبيعة المتغير الحيوى الى أصلها اطلاقا .

ج (أو قد يمكن ارجاع طبيعة المتغير الحيوى الى أصلها جزئيا أى أن جزء من التحول يكون مؤقتا وجزء منه يصبح دائما .

وعادة ماتكون التحولات الدائمة ذات طبيعة عضوية كتليف الانسجة العضلية مثلا وعادة ماتكون التحولات المؤقتة ذات طبيعة فسيولوجية أو وظيفية كارتفاع درجة الحرارة مثلا ولكن الواقع أن التحول الدائم أو المؤقت مرتبط أصلا بدرجة فاعلية التكنولوجيا في منع أو إيقاف التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته أو الغاء أثر هذا التفاعل ، ويسانسد ذلك ما نشاهده من تمكن التكنولوجيا الطبية التقليل من حدوث كثير من هذه التحولات الدائمة وتغيير بعضها من كونه دائم الى جعله مؤقت .

ويوضح الجدول التالى العلاقة بين درجات الانحراف وطبيعتها وتأثيرها على مستوى أداء المتغير الحيوى .

العلاقة بين درجات الانحراف وطبيعتها وتأثيرها على أداء المتغير الحيوى لوظيفته :

طبيعة الانحراف درجات الانحراف	غير قابلة للتعديل اطلاقا	قابلة للتعديل تماما	قابلة للتعديل جزئيا
انحراف خارج المعدل الطبيعى ولكنه داخل مدى البقاء	١	٢	٣
انحراف خارج مدى البقاء	٤	٥	٦

- ١ - يؤدى الى انخفاض الاداء الوظيفى للمتغير الحيوى بشكل دائم .
- ٢ - يؤدى الى انخفاض الاداء الوظيفى للمتغير الحيوى لفترة مؤقتة يعود بعده الى أداء المتغير الحيوى الى مستواه السابق لحدوث الانحراف .
- ٣ - يؤدى الى انخفاض الاداء الوظيفى للمتغير الحيوى لفترة مؤقتة يعود بعده الى أداء المتغير الحيوى الى أقل من مستواه السابق لحدوث الانحراف .
- ٤ - يؤدى الى توقف المتغير الحيوى عن أداء وظيفته نهائيا .

٥ — يؤدي الى توقف المتغير الحيوى عن أداء وظيفته لفترة قصيرة يعود بعدها الى أداء وظيفته ونفس المستوى قبل حدوث الانحراف •

٦ — يؤدي الى توقف المتغير الحيوى عن أداء وظيفته لفترة قصيرة يعود بعدها الى أداء وظيفته بمستوى أقل من مستوى أدائه قبل حدوث الانحراف •

وبهذا نوضح أيضا أن طول فترة الانحراف قد يؤدي الى أن تصبح بعض التحولات المؤقتة ذات طبيعة دائمة • وعلى ذلك فالأطاريق يفترض أن لمدة الانحراف تأثيرها على قابليته للتصحيح ، والغاء أو تقليل أثر التحولات في طبيعة المتغير الحيوى المستوي تصاحب حدوث الانحراف • ومثال ذلك أن انقطاع وصول الدم الى بعض الأنسجة المستمرة قصيرة عادة لا يؤدي الى تغييرات دائمة الا اذا استمر الانقطاع فترة طويلة • وتختلف هذه الفترة باختلاف أعضاء الجسم ، ففي حالة القلب والمخ تكون هذه الفترة قصيرة جدا بالنسبة لبعض أعضاء الجسم الأخرى • أى أن ذلك يتوقف على تحمل المتغير الحيوى لدرجة وطبيعة الانحراف •

وعلى ذلك فالأطاريق حدد ثلاثة متغيرات تحكم الانحراف في قيمة المتغير الحيوى وهى :

- (١) قيمة محصلة التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته وتحدد درجة الانحراف •
 - (٢) تأثير الانحراف على طبيعة المتغير الحيوى وتحدد طبيعة الانحراف •
 - (٣) مدة تحمل المتغير الحيوى لدرجة وطبيعة الانحراف وتحدد مدة الانحراف •
- وتؤثر محصلة هذه المتغيرات الثلاثة في اختيار طريقة التدخل المناسبة لتصحيح الانحراف •

ميكانيزم التدخل لتصحيح الانحراف في قيم المتغيرات الحيوية :

يهدف التدخل لتوجيه التفاعل بين المتغير الحيوى وسائر بيئته الى التحكم فى قيمة محصلة هذا التفاعل بحيث تطابق أو تقارب قيمة المعدل الطبيعى لاداء المتغير الحيوى . ويتطلب ذلك مايلى :

- أ (التعرف على طبيعة العناصر الداخلة فى التفاعل وهى المتغير الحيوى والعوامل المسببة للانحراف والمساعدة لها ، والعوامل المصححة للانحراف والمساعدة لها
- ب (التعرف على حجم ونوعية التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته . ويعنى ذلك تحديد درجة الانحراف وطبيعته ودرجة تحمل المتغير الحيوى له .
- ج (تحديد الهدف من التدخل أو بمعنى آخر تحديد قيمة محصلة التفاعل التى يجب أن يحدثها التدخل لتصحيح الانحراف للمتغير الحيوى كليا أو جزئيا والزمن اللازم لذلك .
- د (التعرف على الاساليب التى يمكن استخدامها فى توجيه هذا التفاعل والتحكم فى قيمة محصلته بما يحقق هدف التدخل وذلك لاختيار أنسبها أو أكفأها أو أكثرها أو أمثلها لتحقيق الهدف من التدخل .
- هـ (تحديد الأدوات اللازمة لتطبيق الاسلوب أو مجموعة الاساليب التى وقع عليها الاختيار لتوجيه التفاعل والتحكم فى قيمة محصلته بما يحقق الهدف من التدخل .
- و (تنفيذ التدخل بالاسلوب أو الاساليب التى وقع عليها الاختيار ، وبالأدوات المناسبة لتطبيق الاسلوب أو الاساليب التى تحقق الهدف من التدخل .
- ز (متابعة تنفيذ عملية التدخل حتى يمكن التأكد من أنها تسير فى الطريق المرسوم لتعديل أى انحراف عن هذا الطريق .

(ح) تقويم نتيجة التدخل بعد انتهاء مرحلة التنفيذ للتحقق من أن التدخل قد حقق الهدف منه . أى أن التدخل قد تمكن من جعل قيمة محصلة التفاعلين المتغير الحيوى وعناصر بيئته مطابقة للقيمة التى تؤدى الى تصحيح درجة وطبيعة الانحراف كما حددها الهدف من التدخل .

(ط) استقراء نتيجة التقويم واستخدام البيانات الناتجة من هذه العملية فى إعادة النظر فى ميكانيزم التدخل وتعديله اذا اقتضى الامر ذلك ، أى فى حالة عدم تحقيق الهدف من التدخل السابق بالدرجة والنوعية التى قصد الحصول عليها .

ثانيا : أساليب التغيير وأدواته :

أ - أساليب التغيير :

يفرق النموذج بين الأسلوب والأداة على أساس أن الأسلوب هو المعرفة الانسانية التى يمكن أن يستخدمها الانسان لتغيير القيم المادية والروحية من حالة الى أخرى أو المحافظة على هذه القيم .
وأما الأداة فيعتبرها النموذج مجموعة الموارد التى تستخدم على شكل سلع أو خدمات لتطبيق أساليب تغيير قيم المتغيرات الحيوية أو الطبيعية او المحافظة على هذه القيم .

ويقسم النموذج أساليب التغيير الى ثلاث مجموعات أساسيه بالنسبة لتأثير استخدامها على المتغير الحيوى :

- أ (مجموعة الأساليب الوقائية .
- ب (مجموعة الأساليب العلاجية .
- ج (مجموعة الأساليب التأهيلية .

وتهدف الأساليب الوقائية الى منع حدوث التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته ، وأجهاض هذا التفاعل قبل أن يكتمل ، أو تخفيف أثره الى الحد الذى لا يؤدى الى حدوث انحراف فى قيمة المتغير الحيوى خارج المدى المسموح به للأداء .

ويمكن أن يتخذ هذا التدخل صورة سلبية وذلك باقامة حاجز مادي يفصل بين المتغير الحيوى والعوامل البيئية المسببة للانحراف حتى لا تدخل فى التفاعل أصلاً أو يتخذ صورة ايجابية .

وأما الأساليب العلاجية فتهدف الى تصحيح الانحراف فى المتغير الحيوى وتعديل التحول فى طبيعته بحيث تعود قيمة المتغير الحيوى الى القيمة السابقة لحدوث الانحراف وكذا طبيعته . وعلى هذا الاساس يمكن أن يتخذ التدخل صورتين أساسيتين :

أ (التدخل السببي : ويهدف الى تصحيح الانحراف بتعديل التحول فى طبيعته المتغير الحيوى واعادته الى طبيعته السابقة للتدخل أو بإيقاف التحول عند الدرجة التى وصل اليها ويكون ذلك بالقضاء على أسباب هذا التحول ، ومساعدة المتغير الحيوى للتغلب على الانحراف الذى أدى الى التحول فى طبيعته .

ويختلف أسلوب التدخل العلاجى عن أسلوب التدخل الوقائى ، ان أولهما يركز على العوامل البيئية والمتغير الحيوى فى نفس الوقت ، بينما يركز أسلوب التدخل العلاجى على المتغير الحيوى فقط ، التغير المطلوب .

ب (التدخل العرضي) : ويهدف الى تخفيف حدة الأعراض الناتجة عن الانحراف في قيمة المتغير الحيوى والتغير في طبيعته . ويحدث ذلك في حالة عدم معرفة أسباب الانحراف والتحول أو عدم وجود الأدوات اللازمة لتعديل التحول والتغلب على الانحراف في قيمته المتغير الحيوى .

كما يحدث ذلك اذا كان التدخل يشكل خطراً على المتغير الحيوى قد يؤدي الى توقفه نهائياً عن أداء وظيفته .

ويمكننا أن نقول ان التدخل السببي يشبه التدخل الإيجابى لتطبيق الأساليب الوقائية مع اختلاف تركيز كليهما على المتغير الحيوى وعناصر بيئته ، بينما التدخل العرضي للأسلوب العلاجى يشبه التدخل السلبي الوقائى لأن كلاهما يهدف الى القضاء على أسباب التحول أو الانحراف .

والأسلوب الثالث هو الأسلوب التأهيلي ويهدف الى المحافظة على قيمة المتغير الحيوى بعد فشل الأسلوب العلاجى في تصحيح الانحراف الى داخل المعدل الطبيعى للأداء أو توقف الانحراف ذاتياً عند درجة معينة خارج هذا المدى وداخل مدى البقاء للمتغير الحيوى في حالة عدم وجود أسلوب علاجى أصلاً .

والى جانب ذلك فان من أهم أهداف الأسلوب التأهيلي مساعدة المتغير الحيوى ومساعدته على الانتاج الى أقصى حد ممكن لمستوى أدائه المنخفض الذى خلقه الانحراف والتحول الذى لم يمكن التغلب عليهما .

ويتخذ التدخل بالأسلوب التأهيلي صورة ايجابية هدفها تمكين المتغير الحيوى من التغلب على الانخفاض فى مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك بزيادة قدرته على الانتفاع بالمتبقى من قدرته على الأداء .

ويمكن أن يتخذ صورة سلبية وذلك بحماية المتغير الحيوى من ازدياد درجة الانحراف عن المعدل الطبيعى للأداء دون محاولة زيادة قدرة المتغير الحيوى على الانتفاع بالمتبقى من قدراته الأدائية بل بتعويض ما فقده من قدرته بتيسير السلع والخدمات المجتمعية له دون زيادة قدرته على تعويض ذلك ذاتيا .

والجدول التالى يوضح المناقشة السابقة عن أساليب التغيير .
أساليب التدخل وأنواعها

نوعية الأسلوب	تدخل ايجابى	تدخل سلبى
اسلوب وقائى	يهدف الى منع أو اجهاض التفاعل بالقضاء على أسباب الانحراف والتحول	يقيم حاجزا ماديا بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته ليمنع التفاعل
اسلوب علاجى	يهدف الى تعديل التحول وتصحيح الانحراف بالقضاء على أسبابهما	يهدف الى القضاء على الاعراض الناجمة عن الانحراف والتحول دون القضاء على أسبابهما
اسلوب التأهيل	يهدف الى زيادة القدرة الذاتية للمتغير الحيوى ليتمكن من الاستفادة الى أقصى حد ممكن من مستوى الأداء المتبقى له .	تعويض المتغير الحيوى عما فقده نتيجة لانخفاض مستوى أدائه دون زيادة قدرته الذاتية على ذلك

بعد هذا التلخيص لاساليب التدخل وأنواعها يمكننا أن نبدأ فى
مناقشة أدوات التغيير .

ب (أدوات التغيير :

ذكرنا سابقاً أن أدوات التغيير هى عبارة عن مجموعة الموارد التى تستخدم
على شكل سلع أو خدمات لاجداث التغيير فى القيم المادية أو الحيوية من خلال
تطبيق أساليب التدخل لتغيير هذه القيم . ويقسم النموذج الموارد التى تدخل
فى تكوين أدوات التغيير الى ثلاث مجموعات أساسية :

- أ - مجموعة الموارد البشرية .
- ب - مجموعة الموارد المادية .
- ج - مجموعة الموارد التنظيمية .

مكونات الأداة :

وتتضمن الموارد البشرية مجموعة المتغيرات الحيوية التى تحدد القدرات والمهارات
الفيزيائية والعقلية والنفسية اللازمة لاستيعاب الأساليب واستخدام الموارد المادية المكونة
للأداة ، وتقبل القواعد والقوانين التى تنظم استخدام الأداة ، فى أحداث التغيير المطلوب
فى قيم المتغيرات الحيوية أو المادية .

وتكون الموارد البشرية ومتغيراتها الحيوية جوهر الأداة الذى يتحكم فى كفايتها
وفاعليتها الذى يستحيل بدونه استخدام الاداة فى احداث التغيير المطلوب .

وأما الموارد المادية التى تكون الأداة فتشمل السلع الرأسمالية والاستهلاكية التى
تستخدمها الموارد البشرية فى احداث التغيير المطلوب فى قيم المتغيرات الحيوية
أو المادية وبمعنى أعم فإن الموارد المادية فى الاداة تشمل كل المواد اللازمة لصنع أو بناء
الأدوات ومستلزمات استخدامها والمحافظة عليها .

وتشمل الموارد التنظيمية القواعد والتشريعات والقوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم استخدام الموارد البشرية للمكونات المادية للأداة • وتحدد الموارد التنظيمية طرق استخدام الأداة والمجالات المباح استخدامها فيها والمجالات التي يحرم استخدامها فيها •

ونخلص من هذا التحليل إلى أن الأداة تتكون من مركب من الموارد البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لحدوث التغيير في قيم المتغيرات الحيوية أو المادية وتمثل الموارد الثلاث الداخلة في تكوين الأداة، والمتغيرات التي تحددها حجم ونوعية الأداة •

فعالية الأداة :

على الرغم من أن الأداة الواحدة يمكن أن تستخدم في تطبيق أي من الأساليب الأساسية الثلاثة، فإن تكوين الأداة يختلف باختلاف مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة في أحداث التغيير المطلوب • وينحصر اختلاف تكوين الأداة باختلاف مستوى الفعالية المتوقع لاستخدامها في نوعية مكوناتها البشرية والتنظيمية •

ويتوقف مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة في أحداث التغيير المطلوب في قيم المتغيرات الحيوية أو الطبيعية أساساً على قدرة الأداة بمكوناتها الثلاثة على التحكم في كل المتغيرات الداخلة في التفاعل بين المتغير الحيوي وعناصر بيئته خلال أي من الأساليب الثلاثة، وبالتالي في قيمة محصلة هذا التفاعل، فإن مستوى هذه القدرة هو الذي يؤثر في مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة وبالتالي في تحديد نوعية الموارد البشرية والتنظيمية للأداة • وأما نوعية المكونات المادية للأداة فتتوقف على نوعية المتغير أو المتغيرات التي توجه تأثير الأداة إليها للتحكم في محصلة التفاعل بين المتغير الحيوي وعناصر بيئته •

ويفترض النموذج أنه كلما زاد مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة كلما أصبح استخدام الأداة عملية آلية رتيبة يمكن تحديد خطواتها تحديداً دقيقاً وترتيب تنفيذها بدرجة عالية من الثبات . وعلى هذا الأساس لا يحتاج المكون البشري للأداة إلى قدر كبير من الحرية في اتخاذ القرارات لزيادة كفاية وفعالية الأداة أثناء استخدامها وعادة لا يحتاج المكون البشري للأداة إلى مستوى عال من القدرات والمهارات الفعلية والنفسية لاستخدام الأداة في هذه الحالة ، ولكنه قد يحتاج إلى قدر عال من القدرات والمهارات الفيزيائية وأما في حالة انخفاض مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة ، فإنه قد يصعب أو يستحيل تحديد خطوات استخدام الأداة تحديداً دقيقاً وترتيب تنفيذها ، والخطوات بدرجة عالية من الثبات . وبذلك فإن المكون البشري للأداة يحتاج إلى قدر كبير من الحرية في اتخاذ القرارات لزيادة كفاية وفعالية استخدام الأداة . وعادة يحتاج المكون البشري للأداة إلى مستوى عال من القدرات والمهارات العقلية والنفسية لاستخدام الأداة في هذه الحالة ، ويكون احتياجه للقدرات والمهارات الفيزيائية أمراً ثانوياً .

وبوضوح التحاليل السابق أن النموذج يفترض أن هناك ارتباطاً بين مستوى الفعالية المتوقع لاستخدام الأداة ودرجة حرية اتخاذ القرارات التي يمكن أن يتخذها العنصر البشري للأداة وبالتالي نوعية القدرات والمهارات التي يجب توافرها في المتغيرات الفيزيائية والعقلية والنفسية للعنصر البشري للأداة .

وأهم ما نود أن نشير إليه في هذا الصدد هو أن اختيار المكونات المادية للأداة يجب أن يراعى فيه تقليل الآثار الضارة لهذه المواد على المتغيرات الحيوية والمادية التي يراد تصحيح الانحراف في قيمتها وتعديل التحولات فيها ، بحيث لا يؤدي استخدام الأداة إلى انحرافات وتحولات لم تكن موجودة قبل استخدامها . وبمعنى أعم يجب أن يتم اختيار المكونات المادية للأداة بحيث يضمن مستوى عال من السلامة في استخدامها . ومما يدخل في الاعتبار أيضاً تحمل المتغير الحيوي أو المادي لتأثير الأداة

ولقد الفصل الذى يحتتمل أن ينتج عن هذا التأثير ومن أمثلة ذلك تأثير عنصر الاداء على درجة مرونة أو صلابة المتغيرات التى تجرى عليها عمليات التعديل أو تصحيح الانحراف .
ولانرى داعيا للدخول فى تفاصيل هذه النقطة لأن ذلك يخرج كثيرا عن الهدف من هذه الورقة .

وبهذه الآن أن نلخص مناقشتنا عن الاداء فى جدول مبسط يظهر العلاقة بين مكونات الاداء والعوامل التى تؤثر فى تحديد هذا .

العلاقة بين مكونات الاداء والعوامل التى تؤثر فى تحديد هذا

عوامل تحديد مكونات الاداء	الاسلوب	مستوى فعالية الاستخدام	طبيعة العناصر التى يقع عليها تأثير الاداء
العنصر البشرى	ج	أ	ب
العنصر المادى	ج	ب	أ
العنصر التنظيمى	ج	أ	ب

ب - درجة ترابط متوسطة

أ - درجة ترابط عالية

ج - درجة ترابط ضعيفة

(١) اقتصاديات التدخل :

واضح من مناقشة ميكانيزم التدخل فى الصفحات السابقة أنه عملية تحتاج فى تنفيذها الى مجموعة من المدخلات تهدف الى احداث تغيير فى قيمة المتغير حيوى يتطابق مع أسلوب أو أكثر من الاساليب الثلاثة للتدخل وذلك باستخدام الادوات المناسبة لاجراء التغيير بالاسلوب الذى يقع عليه الاختيار . وأما مخرجات هذه العملية فهى المتغيرات

الحيوى بعد اكسابه للقيمة الجديدة • ويحدث الفرق بين قيمة المتغير الحيوى أو المادى قبل تأثره بالمدخلات وقيمة هذا المتغير بعد تأثره بهذه المدخلات نتيجة لاستعمال هذه المدخلات •

وحيث أن هدف التدخل لتغيير قيمة متغير حيوى أو مادى أو المحافظة عليها أمر مرتبط بتفضيل المجتمع للقيمة التى يأمل أن يحدثها التغيير عن القيمة السابقة لهذه المتغيرات قبل التدخل ، فيمكننا إذا أن نفترض من الناحية الاقتصادية أن عملية التدخل تؤدى الى رفع القيمة الاقتصادية للمتغير الحيوى أو المادى الذى يحدث فيه التغيير •

ويمكننا إذا من الناحية النظرية أن نحدد قيمة نقدية للمتغير الحيوى أو المادى تمثل حدوث التغيير بعده • ويمثل الفرق بين القيمتين والقيمة النقدية للمدخلات التى أهدى استخدامها الى رفع قيمة المتغير الحيوى أو المادى العائد على المجتمع أو ربحه من عملية التدخل • وعلى هذا الاساس يصبح حساب تكلفة التدخل والعائد المنتظر منه أمر هام فى اختيار الاساليب والادوات (أن المدخلات) التى تحدث التغيير (أى العائد) وبهذا فى هذا المجال أن نشير الى صعوبة قياس العائد من عمليات التدخل لتغيير قيم المتغيرات الحيوية ويرجع ذلك اساسا لعدم وجود أسعار سوقية لهذه المتغيرات وبهذا أيضا ان نشير الى أن امكانية استخدام الاداة الواحدة فى احداث تغيير فى قيم متغيرات حيوية ومادية متعددة ومختلفة معناه اقتصاديا وجود استخدامات بديلة للموارد المكونة لانتاج مخرجات عديدة تختلف فى قيمتها التفضيلية من فرد الى آخر ومن مجتمع الى مجتمع وحيث أن الموارد دائما محدودة بالنسبة لبدائل استخدامها فانه يتحتم تخصيص الموارد لبعض الاستخدامات دون غيرها ولبعضها أكثر من البعض الاخر حسب المعيار التفضيلى للفرد أو المجتمع •

وهذا هو أساس ضرورة تحديد الاولويات فى اقتصاديات التدخل •

٢ - تنظيم وإدارة التدخل :

أوضحنا في الصفحات السابقة أن الهدف من التدخل هو إحداث تغيير في قيمة متغير حيوى أو مادي أو المحافظة على هذه القيمة وسواء قصد من التدخل تغيير القيمة الحالية أو المحافظة عليها فإن القيمة التي يحدثها ويحافظ عليها التدخل يفضلها الفرد أو المجتمع عن أى قيمة أخرى لنفس المتغير الحيوى أو المادي . فإذ يمكننا ان نعتبر أن الهدف النهائي للتدخل هو تحقيق هدف أو أكثر من أهداف الفرد أو المجتمع عن طريق إحداث تغيير في قيم مجموعة من المتغيرات المادية والحيوية للوصول الى القيم التي يفضلها الفرد أو المجتمع لهذه المتغيرات . وأوضحنا أيضا انه قد يقصد من التدخل المحافظة على القيم التي يفضلها المجتمع لهذه المتغيرات المادية والحيوية .

وحيث أن محور عملية التدخل هو التحكم في قيم مجموعة من المتغيرات الحيوية والمادية باستخدام موارد محددة (ادوات التغيير) للوصول الى هدف محدد (القيمة التفضيلية للفرد أو المجتمع) في زمن محدد ، فإن ذلك يستلزم تنظيم استخدام الموارد بالطريقة التي تحقق الهدف في الزمن المطلوب ، الأمر الذي يستلزم تحديد الخطوات المختلفة لعملية التدخل وتحديد الزمن الذي يستغرقه تنفيذ كل خطوة منها ، ثم ترتيبها بحيث تؤدي في النهاية الى تحقيق الهدف من التدخل في الزمن المحدد .

ويقضى ذلك تحديد الاعمال المطلوبة في كل خطوة من الخطوات ، وتوزيع هذه الاعمال على العناصر البشرية للاداءة . وتحديد عمل كل منها وتنسيق العمل وتنظيم العلاقة بينها الى جانب تحديد طرق وشروط ومجال استخدام المكونات المادية للاداءة . وحيث أن درجة التحكم في المتغيرات الداخلة في التفاعل تتناسب طرديا مع زيادة فاعلية وتوقعات استخدام الاداءة في إحداث التغيير المطلوب ، وأن وصول هذه الفاعلية الى الحد الأقصى في كل العمليات التي تكون خطوات التدخل يعنى امكان تحويل التدخل الى مجموعة من العمليات الآلية التي يستتبع عدم حاجة العناصر البشرية للاداءة الى

قد كبير من الحرية في اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام الاداة فانه يمكن التحكم فسي المتغيرات الداخلة في التفاعل من نقطة واحدة تسيطر على كل المتغيرات اي تدار عملية التدخل مركزيا وأما اذا لم تصل فاعلية الاداة وتوقعات استخدامها الى الدرجة التي يمكن أن تصبح فيها كل العمليات اللازمة لاحداث التغيير المطلوب ذات صفة آلية رتيبة فان السيطرة مركزيا على عملية التدخل يؤدي الى انخفاض مستوى فاعليتها الى الدرجة التي قد تشملها ^{تماما} ويرجع ذلك الى أن استخدامها الاداة في مثل هذه الحالة بدرجته عالية من التعالية يحتاج لان تعطى للعنصر البشري درجة من الحرية تمكنه من اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام الاداة في الوقت المناسب وبالجم والنوعية المناسبين .

واذا كان التحكم مركزيا في هذه الحالة فان اتخاذ أي قرارات خارجة عن السيطرة المحدد مركزيا غير مسموح به ويعتبر حدوته انحرافا يجب تصحيحه .

وعلى ذلك ففي هذه الحالة يجب ان يستبدل التحكم المركزي بالتحكم اللامركزي في ضوء التوجيهات المركزية .

وبذلك فان النموذج يعتبر أن درجة حرية العناصر البشرية للاداة في اتخاذ القرارات الخاصة باستخدامها تؤثر بدرجة كبيرة في نجاح أو فشل ادارة التدخل . ولا يعني ذلك اننا نقلل من قيمة العوامل الاخرى التي تؤثر في نجاح ادارة التدخل كالاتجاهات والقيم الشخصية والتقاليد ، ولكننا نكتفي في هذه المرحلة بمناقشة درجة حرية العناصر البشرية في اتخاذ القرارات الخاصة باستخدام الاداة .

٣) تقييم التدخل :

تتم عملية تقييم التدخل اساسا بتقييم درجة تحقيق التدخل للهدف الذي قصد تحقيقه من ورائها . ويقضى ذلك ان نقوم بعدة خطوات رئيسية نلخصها فيما يلي :

أ (تقييم الناتج المستهدف :

وهو الناتج الذي يتوقع الحصول عليه من عملية التدخل • ويعنى ذلك تقييم المتغير الحيوى بعد اكتسابه للقيمة التى يفضلها الفرد أو المجتمع •

ب (تقييم الناتج الفعلى بعد اتمام عملية التدخل :

وذلك بتقييم المتغير الحيوى أو العادى بعد اتمام عملية التدخل •

ج (مقارنة الناتج الفعلى بالناتج المستهدف أن نسبة قيمة المتغير الحيوى أو العادى

قبل عملية التدخل الى قيمة المتغير الحيوى أو العادى بعد هذا التدخل •

د (استقراء نتيجة المقارنة بين قيمتى الناتج الفعلى والمستهدف لتقرير مدى نجاح

أو فشل التدخل واتخاذ القرارات اللازمة لاحداث الافعال الضرورية لاعادة

تخطيط عملية التدخل فى حالة عدم تحقيقها للمهدف الموضع لها •

وتحصر نتيجة استقراء المقارنة فى البدائل الثلاث الاتية :

١ - تساوى قيمة الناتج الفعلى بقيمة الناتج المستهدف •

٢ - انخفاض قيمة الناتج الفعلى عن قيمة الناتج المستهدف •

٣ - زيادة قيمة الناتج الفعلى عن قيمة الناتج المستهدف •

وطبيعى ان يكون استقراء النتيجة الاولى هو تحقيق التدخل للمهدف الموضوع لــــه

تحقيقا كاملا • وأما بالنسبة للنتيجة الثانية فتعنى فشل الجهاز جزئيا فى تحقيق المهدف

الموضوع له • وظاهر من استقراء النتيجة الثالثة أن التدخل قد حقق المهدف الموضوع لــــه

بأكتر مما حدد له مسبقا •

وواضح ان مثل هذا التقييم العام محدود الفائدة فى تخطيط التدخل ان أنــــه

لايساعدنا على تحديد الموارد اللازمة (المدخلات) للحصول على المهدف بالحجم

والنوعية المطلوبة (الناتج الفعلى) ويستازم ذلك معرفه تكلفه الوحدة الواحدة من الناتج

الفعلى اى جملة ثمن الموارد اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج المطلوب (المتغير الحيوى او المادى بقيمته بعد التدخل) ويفيدنا ذلك فى تقويم الكفاية الاقتصادية للتدخل وذلك بحساب تكلفة الحصول على الوحدة الواحدة من الناتج ومقارنة ذلك بالعائد من انتاجنا ويعرف هذا النوع من المقارنة باسم " التكلفة والعائد " .

ثالثا : القيم المجتمعية :

تمثل القيم المجتمعية المتغير الثالث وقاعدة الثالث التعموى الذى يعكس الطاقة التعموية للمجتمع . وتعكس هذه القيم فى سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم وتشكل معاليمهم تفضيلهم ونظرتهم لما يجب ان تكون عليه صورة المجتمع الاقتصادية بحيث تحقق لهم الحيات أشباع لحاجاتهم المختلفه . وقد أوضحنا عند الكلام عن الطاقة المجتمعية أنه يمكن تصور قيمة الاستخدام الأمثل لعناصر الطاقة المجتمعية بحيث تحقق أقصى درجات النمو الممكن للمجتمع . ويعنى ذلك أنه يمكن تحديد الانشطة المجتمعية المختلفة وتخصيص الموارد لها بحيث يؤدى تنفيذها الى تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد وأقصى درجة ممكنة لنمو المجتمع ويعنى ذلك أنه يمكن نظريا التخطيط للتنمية الاقتصادية دون ان نأخذ القيم المجتمعية فى الاعتبار . ولكن من المحتمل ألا تخرج فعالية هذا النوع من التخطيط عن الحيز الورقى الذى تكتب عليه . والسبب فى ذلك أن الخطة فى شكلها النهائى ماهى فى الواقع الا مجموعة من القيم التى يعتقد المخطط أن تحقيقها يحقق له النمو بالدرجة التى يرغب فيها . ولا يمكن بأى حال من الاحوال أن نفترض احتمال تطابق هذه القيم مع القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث اى تعارض بينهما . وبذلك فان احتمال التعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية أمر لا يمكن فى الواقع تجاهله وتحدث كبير يجب ان يعد المخطط نفسه لمقابلته ولايتأتى ذلك الا بالأمر الآتية :

(١) دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها بالنسبة

للإنسان الموجودة في المجتمع .

(٢) التعرف على القيم المتمشية مع القيم التخطيطية (المعقدة) والقيم غير المتمشية

معها (المضادة) .

(٣) مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية في محاولة لغرس القيم التخطيطية

في المجتمع .

(٤) تدعيم القيم المعقدة للأهداف التخطيطية وإحلال قيم تخطيطية محل القيم

المجتمعية المضادة لأهداف التخطيط .

ولاشك أن أحداث التفسير القيمي في المجتمع يحتاج نفس عمليات التدخل المستتي

سبق شرحها في ميكانيزم التدخل بين المتغير الحيوي وبيئته . وتعامل القيم المجتمعية

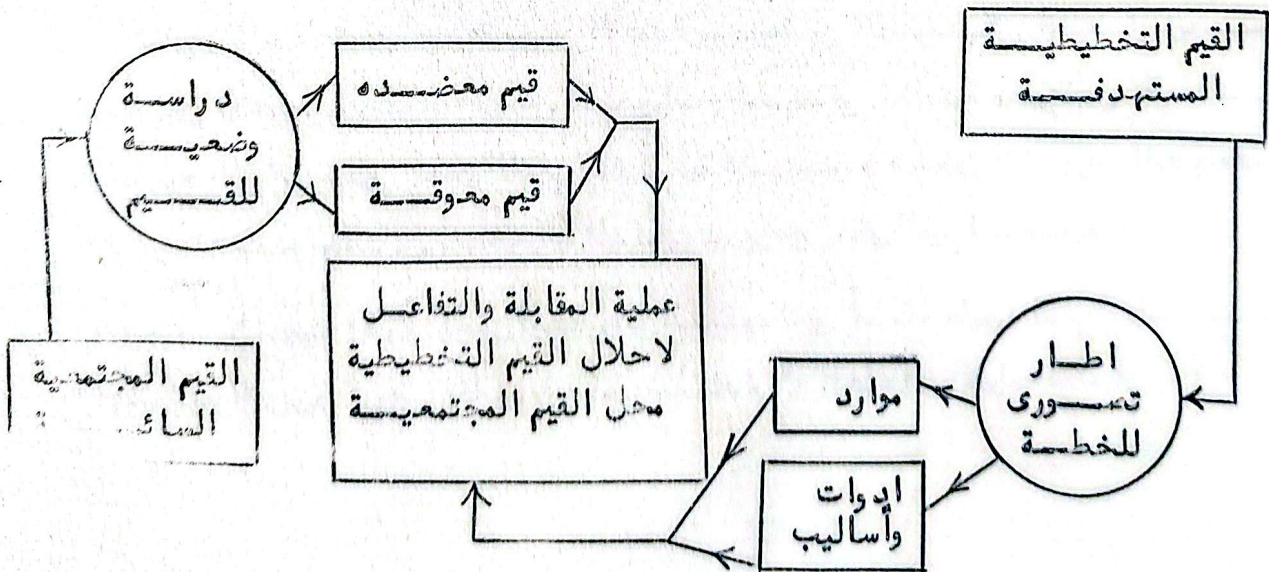
المضادة كما تعامل عناصر البيئة المجتمعية المسببة للانحراف لأن تأثيرها يؤدي الى تقليل

فعالية التخطيط . وبالتالي تعامل القيم المجتمعية المعقدة معاملة العناصر البيئية

المصححة للانحراف .

وفيما يلي نموذج يوضح ميكانيزم التفاعل بين القيم المجتمعية السائدة والقيم التخطيطية

المستهدفة :



شكل (٢)

ولاشك في أن كل ما قيل عن القيم المجتمعية ليس فيه من الجدة الكثير وإنما نهدف من وراء توضيح هذه المشكلة أن نحدد الوسائل والادوات التي يمكن استخدامها في معالجة هذا الأمر . والواقع أن المخطط الذي يحاول أخذ القيم المجتمعية السائدة في الاعتبار في بناء خطته لا يجد في متناوله من الدراسات ما يوضح درجة الترابط بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية السائدة بحيث يمكنه استغلال هذه المعلومات في تكوين معاملات تخطيطية لتوجيه الموارد اللازمة للعمليات التحويلية للقيم المجتمعية السائدة والواقع أنه بالرغم من غنى مجال الأبحاث الاجتماعية والنفسية في العالم العربي بكثير من الأبحاث التي تتناول القيم المجتمعية وسلوك الأفراد واتجاهاتهم إلا أن استخدامنا لـ القيم التخطيطية يكاد يكون مستحيلاً لأن غالبية هذه الأبحاث تهتم بتسجيل الظواهر لا بتغييرها . ونظراً لأهمية هذه المشكلة وتأثيرها على فاعلية التخطيط فقد حاولنا وضع المشكلة في إطار واضح عليه يغري المهتمين بهذا المجال لإيجاد بعض معاملات الترابط بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية . وسنعرض هذه المحاولة التي اخترنا لها اسم " مصفوفة التحديات السوسولوجية والثقافية " والموضح بالرسم في شكل (٣) .

مصفوفة التحديات السوسولوجية والثقافية للتخطيط :

تتكون المصفوفة من مجموعة من الأعمدة ومجموعة من الصفوف يمكن تقاطعها مربعات تربط بين الأعمدة والصفوف . وتمثل المتغيرات المدونة في الأعمدة مجموعة من المتغيرات السلوكية التي تعبر عن بعض القيم التخطيطية المستهدفة ، وتمثل المتغيرات المدونة في الصفوف ثلاث مجموعات من المتغيرات السلوكية تعبر عن بعض القيم المجتمعية .

وتضم المجموعة الأولى بعض المتغيرات السلوكية التي أطلقنا عليها اسم " المتغيرات الانسانية الحيوية " وهي تقابل ما يطلق عليه عادة " الحاجات الأولية للإنسان " .

وتتضمن المجموعة الثانية بعض المتغيرات السلوكية التي أطلقنا عليها اسم " المتغيرات الثقافية الأولية " .

ثم مجموعة ثالثة أطلقنا عليها اسم " المتغيرات الثقافية الثانوية " وكلا المجموعتين تقابل عادة ما يطلق عليه " الحاجات الثانوية للانسان " .

ولقد قسمنا هذه المتغيرات الى المجموعات الثلاثة على أساس تصورنا لدرجة صلابتها وبالتالي صعوبة تغييرها . وعلى ذلك فالمجموعة الاولى تمثل اكثر المجموعات الثلاثة صلابة وأشدّها مقاومة للتغير . وتعتبر المجموعة الثالثة أقل المتغيرات صلابة وأكثرها قابلية للتغير . أما المجموعة الثانية فتتمثل أوسطها صلابة وقابلية للتغيير .

وبمهما أن نوضح أننا لا ندعى أن أى من هذه المتغيرات السلوكية لا يمكن اختيار متغير آخر ليمثل نفس القيمة التخطيطية . بل نورد أن نؤكد أن اختيارنا لهذه المتغيرات مسألة تفضيلية وتحكميه فى آن واحد لمجرد طرح المشكلة فى بناء محدود .

وقد تركنا مربعات المصفوفة بيضاء انتظارا للأبحاث التى تزودنا بمعاملات الترابط بين هذه المتغيرات حتى نستغلها فى تكوين معاملات تخطيطية من واقع المجتمعات العربية لتحسين نوعية التخطيط الاقتصادى فى العالم العربى .

مصفوفة التحديات الثقافية (السوسيولوجية) للتخطيط

الخطوة		المستويات						
		الأسرة	التخطيط	الاستثمار	الاقتصادية	الأدوار	الاجتماع	المستويات
المتغيرات الانسانية الحديثة	توقعات البيئة							
	الاعتداد بالنفس							
	الغذاء والكساء والمأوى							
	الحب والصداقة							
	الرغبة في البنوة							
المتغيرات الثقافية الاولية	الايدولوجية الدينية وغيرها							
	المركز والدور الاجتماعي							
	النسق القرايبي							
	نسق المحرمات التابو							
المتغيرات الثقافية الثانوية	الفكر عن الزمن							
	نسق العمل والنظام							
	توقعات العمر							
	الاجتهاد والكدح							

شكل (٣)

النسق الاقتصادي للمجتمع :

يتكون النسق الاقتصادي للمجتمع من مجموعة الأجهزة اللازمة لتخطيط وتنفيذ وتقييم العمليات الاقتصادية التي تهدف إلى استغلال الطاقة التنموية للمجتمع في أحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لبقاء المجتمع ونموه .

وقد سبق أن أوضحنا أن للنسق الاقتصادي أربعة أجهزة رئيسية هي :

أ (جهاز البحث العلمي

ب (جهاز التخطيط

ج (جهاز التنفيذ

د (جهاز المشاركة الشعبية

وقد أشرنا إلى أن هذه الأجهزة الأربعة وفروعها تتكامل داخل إطار تنظيمي يستمد حجمه من حجم النسق الاقتصادي ويعتمد نوعيته أساساً من الأيديولوجية السياسية للمجتمع . وبمنا في هذا المجال أن نوضح أن كلا من أجهزة النسق الرئيسية أو الفرعية يتكون من ترابط مجموعة الأدوات اللازمة لقيام الجهاز بأداء وظيفته وانتظام هذه الأدوات داخل الجهاز الواحد وارتباطها مع الأدوات التي تكون الأجهزة الأخرى بطريقة تتيح لها الحصول على البيانات اللازمة لقيامها بوظيفتها وتتيح لها وللأجهزة الأخرى البيانات الناتجة من تأدية وظيفتها .

ويحدد الإطار التحليلي طريقتين أساسيتين لتنظيم وإدارة النسق الاقتصادي للمجتمع هما :

أ (التنظيم والإدارة المركزية للنسق .

ب (التنظيم والإدارة اللامركزية للنسق .

وفي الطريقة الأولى تتركز كل السلطة في قمة النسق التي تتخذ كل القرارات الخاصة بتخطيط وتنفيذ وتقييم العمليات الاقتصادية والأنشطة المجتمعية . ويساعد مثل هذا التنظيم على تنسيق كل العمليات والأنشطة المجتمعية التي يقوم بها النسق ولكنه يعيق

جميع كمية ضخمة من البيانات التي تتيحها الأجهزة المختلفة لقمة النسق حتى يمكنه إدارة الجهاز بكفاءة عالية • وبمنا أن نوضح أن مثل هذا التنظيم يعطى العنصر البشرى الذى يكون أدوات الجهاز أقصى درجة من الحرية فى اتخاذ القرارات اذا كان فى قمة الجهاز وأدنى درجات الحرية فى اتخاذ القرارات فى باقى مستويات الجهاز •

وأما الطريقة الثانية فتوزع السلطة فيه على كل مستويات أجهزة النسق بطريقة تعطى لقمة النسق الاقتصادى سلطة تحديد الاطار العام الذى تتخذ فيه القرارات وقدر مناسب من الحرية للعنصر البشرى فى المستويات المختلفة لأجهزة النسق فى اتخاذ القرارات مسترشدين بالاطار العام الذى حددته قمة النسق راجعين اليها فيما يخرج كثيرا من هذا الاطار ويحتاج الى اتخاذ قرار من القمة • ومثل هذا التنظيم يتيح قدرا مناسباً من حرية التحرك لمستويات النسق المختلفة الأقرب مكانياً من العمليات الاقتصادية والأخير وظيفياً بكل الظروف المحيطه بها • ولا يستلزم مثل هذا التنظيم التراكمات الضخمة للبيانات عند القمة لإدارة الجهاز بل تتوزع البيانات على المستويات المختلفة للنسق •

وقد أوضحنا فى مناقشتنا لإدارة التدخل ان الإدارة المركزية للعمليات الاقتصادية تتجج بدرجة عالية اذا كانت هذه العمليات من النوع الالى الرتيب حيث يمكن ضبط كل العمليات وتوجيهها مركزياً • وأما اذا لم تكن طبيعة العمليات الاقتصادية من النوع الالى الرتيب فان تنظيم وإدارة الأجهزة التى تخططها وتنفذها وتقدمها مركزياً يؤدى الى انخفاض كفاءة هذه العمليات بدرجة قد تؤدى الى شلها تماماً •

والى جانب هاتين الطريقتين الأساسيتين ظهرت فى بعض الدول النامية طريقة تعكس اللامركزية هيكلياً والمركزية وظيفياً وفيها تخفف درجة تركيز السلطة مركزياً بخلق امتدادات وظيفية لهذه السلطة تخريج من قمة النسق وتصل الى مستويات أدنى منه ولكنها مقيدة بالسلطة المركزية وظيفياً • ويشير البعض الى هذا النوع من التنظيم والإدارة بتعبير اللامركزية المقيدة أو المركزية المخففة Deconcentration

الواقع أن من أهم صفات النسق الاقتصادي للمجتمع التي تؤثر كفايته تناسب درجة حرية اتخاذ القرارات المشوَّحة للموارد البشرية التي تكون جوهر أداته مع طبيعة العمليات الاقتصادية التي تنفذها الأجهزة المختلفة للنسق . ويفترض أن التكنولوجي المستخدم في تنفيذ العمليات الاقتصادية التي تنفذها الأجهزة المختلفة للنسق هو المتغير المستقل الذي يحدد درجة حرية اتخاذ القرارات التي يجب أن تمنح للمورد البشري لأدوات الجهاز وقد سبق تفصيل ذلك عند مناقشة إدارة التدخل .

ولأنه أن نستطرد في مناقشة النسق الاقتصادي أكثر من ذلك لأننا نعتقد أن ما قلناه يكفي لخدمة أغراض هذه الورقة . وقد تحاشينا عمداً تحديد أو تحديد فروع الأجهزة الرئيسية للنسق لأنه يخرج عن نطاق هذه الورقة كثيراً . ولكن يهـمنا أن ننهي هذا الجزء بمناقشة ميكانيزم التنمية الاقتصادية من خلال الإطار التحليلي الذي قدما تفصيله في الصفحات السابقة .

ميكانيزم التنمية الاقتصادية :

أوضحنا فيما سبق أن " التنمية " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الإرادي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاقتصادي لـه لحدوث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو .

وقد أوضحنا أيضاً أن العنصر البشري للطاقة المجتمعية هو محور عملية التنمية لا تتم إلا به ولا هدف لها سواه . وذلك لأن تحويل العنصر البشري للطاقة المجتمعية إلى موارد بشرية هو الذي يتيح وييسر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لحدوث التغيرات الوظيفية والهيكلية التي تسهم في بقاء المجتمع ونموه .

وقد أوضحنا أيضاً أن أحداث هذه التغيرات الوظيفية والهيكلية من خلال إتاحة وتيسر السلع والخدمات بواسطة العمليات الاقتصادية التحويلية والتيسيرية يتوقف أساساً على موارد أساليب التدخل وأدوات التغيير .

نخلص من ذلك الى مايلى :

- (١) هدف التنمية الاجتماعية هو بقاء المجتمع ونموه باحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لذلك .
- (٢) غرض التنمية هو زيادة تدفق السلع والخدمات في المجتمع من خلال استغلال النسق الاجتماعي للطاقة التنموية للمجتمع .
- (٣) يتوقف استغلال النسق الاجتماعي للطاقة التنموية للمجتمع على حجم ونوعية الطاقة التنموية والاساليب والادوات المتاحة للمجتمع لتنفيذ العمليات الاقتصادية اللازمة لذلك .

ويتضح من ذلك ان ميكانيزم التنمية الاجتماعية ينحصر في اتجاهين متكاملين هما :

- أ — إتاحة الاساليب والادوات اللازمة لزيادة استغلال الطاقة المجتمعية واعداد الموارد البشرية لاستغلال العنصر غير البشري من الطاقة المجتمعية .
- ب — زيادة تقبل المجتمع للقيم التنموية التي تنعكس في شكل انماط سلوكية يتطلبها التخطيط للتنمية .

ويقوم جهاز استيعاب الأساليب واستخدام الأدوات بالدور الرئيسى في الاتجاه " أ " للتنمية يسانده في ذلك جهاز ابتكار الأساليب وتصميم الادوات . ويخدم ذلك الاتجاه " أ " وأما الاتجاه " ب " للتنمية فيلعب جهاز المشاركة الاجتماعية الدور الرئيسى فيه ، وأما الاجهزة الباقية للنسق فيمكن اعتبارها أجهزة تيسيرية لخدمة الاجهزة التحويلية للنسق وهما جهازى التنفيذ والمشاركة الجماعية .

وعلى هذا الاساس فان الاطار يحدد النسق الاجتماعى للتنمية الاقتصادية فيمايلى :

- (أ) اعداد الموارد البشرية اللازمة لاستغلال العنصر غير البشري من الطاقة المجتمعية من خلال اجراء العمليات التحويلية الاجتماعية وبمثل ذلك الشق التحويلي للتنمية الاجتماعية .

ب) زيادة فاعلية الموارد البشرية في الاسهام في بقاء ونمو المجتمع ويشمل ذلك الشق
التيسيري للتنمية الاجتماعية .

ج) زيادة تقبل المجتمع للقيم التنموية التي تعكس في شكل أنماط سلوكيه يتطلبها
التخطيط للتنمية ويندرج هذا تحت الشق التحويلي للتنمية الاجتماعية بل هو جزء
متكامل من اعداد الموارد البشرية .

= (الجزء الثالث) =

التخطيط للتنمية الاجتماعية

قد منا فيما سبق اطارا تحليليا لتخطيط التنمية الاجتماعية وشرحناه جملة وتفصيلا ولعلنا من المفيد الآن - في هذا الجزء الثالث من الورقة - أن نستوضح أسلوب التخطيط للتنمية الاجتماعية فتعرف على أهدافه وكيف يحرص على بقاء المجتمع ونموه ، وأغراضه التي تسعى الى اعداد الموارد البشرية وزيادة فعاليتها ، وأساليبه الوقائية ، والمعالجة والتأهيلية ، وأدواته التي تتركز في الخدمات ، وأخيرا معوقاته (المادية) وتحدياته (الثقافية) .

١ - أهدافه :

لاشك أن التنمية كمفهوم معنوى يسعى الى توجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاقتصادي له ، ويتشكل هذا التفاعل من التغيرات الهيكلية والوظيفية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء ، والنمو ، وعملية البقاء والنمو تكونان هدفا مزدوجا لأسلوب تخطيط التنمية الاجتماعية .

وفيما يلي تفصيل القول عن هاتين العمليتين :

أ (البقاء :

يسعى المجتمع الى الانتفاع بالمتدفق من السلع والخدمات التي يتيحها النسق الاقتصادي له ، ويمكننا أن نقول أنه اذا ادى هذا التدفق (فى السلع والخدمات) الى تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية المستخدمة فى انتاج السلع وتقديم الخدمات دون أى فائض ، قيل ان هذا المجتمع فى مستوى البقاء ، بحيث اذا انخفض هذا التدفق الى الحد الذى لا يتم فيه تعويض الطاقة المستهلكة أدى ذلك الى تهديد بقاء المجتمع وعجزه عن النمو .

ب (النمو :

وفي حالة ما اذا كان هناك فائض في تدفق السلع والخدمات فان تراكم هذا الفائض على مر السنين يزيد من الطاقة المجتمعية كما ونوعا بدرجات متفاوتة وفترات متباينة ، وفي هذه الحالة يمكننا أن نصف المجتمع بأنه في حالة نمو . ويمكن تحديد درجات النمو هذه بقياس أثر ذلك الفائض على زيادة وتوسيع الطاقة المجتمعية .

٢ - أغراضه :

اذا كان الهدف العام من تخطيط التنمية الاجتماعية هو العمل على بقاء المجتمع ونموه ففان غرضه يتحدد في اعداد الموارد البشرية وزيادة فعاليتها في الاسهام في المساق الاجتماعي للمجتمع . ويمكن ان نحدد اغراض التخطيط للتنمية الاجتماعية في نقطتين أساسيتين :

أ (اعداد الموارد البشرية :

اذا كان النموذج السابق تبليغا يقسم الطاقة المجتمعية الى جزئين : احدهما بشري ويتكون من مجموعة من العناصر والمتغيرات الحيوية (وهو موضوع التنمية الاجتماعية) والاخر غير بشري ويتكون من مجموعة العناصر والمتغيرات الحيوية (وهو موضوع التنمية الاقتصادية) فان تخطيط التنمية الاجتماعية يسعى مبدئيا الى اعداد الموارد البشرية وتدريبها وتنظيمها (عن طريق التعليم والتدريب وخلافه) اعدادا يمكنها من المساهمة في النشاط الاقتصادي المبذول .

ب (زيادة فعالية الموارد البشرية :

تلى عمية اعداد الموارد البشرية ملبية أخرى وهي العمل على زيادة فعاليتها (وهي في الحقيقة موضع اهتمام هذه الورقة) اذ أن

تلك الموارد لا يكفي ، ويظل قاصرا لتحقيق الهدف ما لم يسعى المجتمع لزيادة فعاليتها بالصورة التي يمكن لها أن تسهم في النسق الاقتصادي للمجتمع .

وإذا كانت العمليات التحويلية تهدف - كما أردنا - إلى إعداد الموارد البشرية فإن العمليات التيسيرية التي يمكن الاستعانة بها في زيادة فعالية هذه الموارد (١) . بحيث يكون هدف الاثنين (العمليات التحويلية والتيسيرية) في النهاية هو تحويل عناصر الطاقة المجتمعية إلى مشاريع وخدمات ، وتيسير انتفاع أفراد المجتمع بها لاحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لبقاء المجتمع ونموه .

ويتحدد دور العمليات التيسيرية بالنسبة للعنصر البشري في الطاقة المجتمعية في ازالة أو تخفيف تأثير الحواجز الاجتماعية ، أو السياسية ، أو الاقتصادية أو غيرها من الحواجز التي تحول دون انتفاع العنصر البشري بالمتاح في المجتمع من السلع والخدمات اللازمة لبقائه ونموه .

٣ - أساليب التخطيط للتنمية الاجتماعية :

تتباين الأساليب التخطيطية وتختلف تبعا لاختلاف المتغير الذي يسعى المخطط لادخاله في المجتمع . فإذا كان المتغير حيويا ، ويهدف إلى التأثير على العنصر البشري من الطاقة المجتمعية ، استخدمت معه مجموعة من الأساليب التي تناسبه وهي :
تتلخص في الآتي :

(١) للاستزادة في موضوع العمليات التحويلية والتيسيرية للعنصر البشري وأثرها في الطاقة المجتمعية ارجع إلى الصفحات ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من هذه الورقة .

(أ) مجموعة الأساليب الوقائية :

وهي التي تهدف الى منع حدوث التفاعل بين المتغير الحيوى للطاقمة المجتمعية ، والوسط الذى يتواجد فيه أو تخفيف أثر هذا التفاعل بالك رجة التى لا يظهر معها انحرافات أو خروج عن المدى المسموح به . ولتوضيح ذلك نضرب مثالا بعملية مكافحة الجريمة وأنه باستخدام الاسلوب الوقائى يمكن لنا أن نمنع أو نقلل قدر الامكان مبدئيا من حدوث الجريمة وذلك بزيادة نسبة التعليم وتوجيه طاقات المجتمع البشريه الى مجالات مفيدة ونافعة .

(ب) مجموعة الاساليب العلاجية :

وفيها تقع المشكلة بالفعل ، ويتحدد دور التخطيط هنا فى معالجة أو تصحيح الانحراف الحادث بحيث تعود قيمة المتغير الحيوى الى القيمة السابقة لحدوث المشكلة ويتخذ التدخل باستخدام الاسلوب العلاجى صورتين أساسيتين هما :

— تدخل سببى : ويكون ذلك بالقضاء على الأسباب التى تكمن وراء المشكلة حتى يعود المتغير الى قيمته الاصلية .

— تغير عرضى : ويهدف الى مجرد تخفيف حدة الاغراض الناجمة عن المشكلة ويحدث ذلك عندما لا تكون أسباب المشكلة وعواملها غير معروفة أو لا تكون فى قدرة المجتمع استخدام ما هو متاح عالميا (وهو ما عير عنه بالاتاحة المطلقة) لمعالجة المشكلة . ويمكن أن يستخدم هذا الاسلوب العلاجى فى مجال مكافحة الجريمة اذا ما وجهت الى هذه الظاهرة عنايته ورعايه للتخفيف من حدتها . ومن التدخلات العلاجية فى ميدان الجريمة نجد ما يعرف بالدفاع الاجتماعى .

ج (مجموعة الاساليب التأهيلية :

ويلجأ المجتمع اليها عندما تفشل الاساليب السابقة (الوقائية والعلاجية)
وتهدف الى مجرد المحافظة على قيمة المتغير الحيوى ومساعدته على التكيف
بأقصى حد ممكن بمستوى أدائه المنخفض الذى سببته المشكلة (وذلك مثلما
يحدث فى تأهيل مريض القلب) •

وفى مجال الجريمة أيضا يمكن للأسلوب التأهيلي أن يتواجه ~~بأنفسه~~
صورة رعاية المسجونين والمفرج عنهم بعد انقضاء فترة العقوبة ~~واعدا انهم~~
لكى يكونوا مواطنين صالحين •

٤ - أدواته :

سبق أن ذكرنا أن هناك ميكانيزم للاطار يهدف الى تفاعل النسق الاقتصادى
مع الطاقة التنموية للمجتمع ويسعى الى احداث سلسلة من التغيرات الوظيفية
والهيكلية فى المجتمع ، إذ أن ذلك الميكانيزم يبدأ بخطوة اساسيه وهى أن يقوم
النسق الاقتصادى للمجتمع بتحويل العنصر البشرى الى موارد بشرية يمكن
استخدامها فى الحصول على موارد غير بشرية ثم تحويلها الى سلع هذا من ناحية
ومن ناحية أخرى يحول العنصر البشرى الى موارد بشرية ثم الى خدمات •

نصل من ذلك الى أن التخطيط للتنمية الاجتماعية أدوات تتركز كلها فى
الخدمات وهى من نوعين اساسيين :

أ (خدمات فعالية الموارد البشرية فى العمليات التحويلية ، وهى خدمات من
النوع المباشر •

ب (خدمات لتيسير احداث العمليات التحويلية وانتفاع أفراد المجتمع بما تتيحه
من موارد و سلع ، وهى خدمات من النوع غير المباشر •

واذا أردنا توضيحاً لدور الخدمات في عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية
ينبغي أن نتصور خطأ وهماً يفصل بين مكوني الطاقة المجتمعية وهما
العنصر البشري والعنصر غير البشري بفرض التوضيح ليس إلا ، فإذا تتبعنا
العنصر البشري فاننا نجد أنه يوجه إلى إعداد الموارد البشرية وقيامه
بفعلاتها وأدواته في ذلك هي الخدمات بنوعها المباشر وغير المباشر
وينتهي ذلك إلى رفع مستوى بقاء المجتمع والعمل على نموه (١) .

ويخطئ البعض عندما يتصور أن الخدمات هي مظهر للتنمية الاجتماعية
وإن في وجودها تحقيقاً لها ، ولكنها - في الحقيقة - لا تعدو أن تكون
أدوات يستخدمها التخطيط لأحداث التنمية الاجتماعية .

٥ - معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية وتحدياته :

تواجه عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية ولاشك معوقات وتحديات كثيرة تقلل
من فعالية النسق الاقتصادي للمجتمع في تحقيقه للأهداف المجتمعية المنشودة
وإذا أردنا تحديد المفهوم المعوق OBSTACLE والتحدى CHALLENGE
فاننا نعلم بالاول ذلك الحاجز أو العائق المادي الذي يحول دون تحقيق
الهدف ، أما التحدى فهو نوع من المواجهة الثقافية التي تواجه المخططين في
مجال التخطيط والتنفيذ .

أ (المعوقات :

تحمل المعوقات في طبيعتها اتجاهها سلوكياً سلبياً وتحكمياً وذلك في مواجهتها
لعملية التخطيط للتنمية الاجتماعية ، ويمكن تلخيص تلك المعوقات في :

- ١ - الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها
المادية مع ظروف المجتمع .

(١) لتوضيح ميكانيزم الإطار ارجع إلى شكل (١) ص ٨

- ٢ — الاغراض الخيالية التي يجد فيها المجتمع موضوع الخطه تحقيقها لذاتها بالرغم من عدم قدرته على انجازها .
- ٣ — زيادة حجم السكان الذي يعتبر خطيرا اذا لم يقابله زيادة فى الطاقة الانتاجية لافراد المجتمع .
- ٤ — قلة الموارد وضعفها وعدم قدرتها على المساهمة فى اعداد الموارد البشرية وزيادة فعاليتها .

(ب) التحديات :

تلعب التحديات دورا خطيرا فى عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية اذا لم يتعامل المجتمع بالشكل المناسب . فالخطط هو الذى يرسم طريق التغيير الذى يؤدى الى تحقيق اغراض المجتمع أو بمعنى أدق تشكيل سلوك الافراد بحيث يصبح قادرا على تحقيق اغراضه .

واذا يحاول المخطط ذلك يصطدم بحقيقة اساسيه وهى ان السلوك الحالى لافراد المجتمع لايساعده على تحقيق اغراضه . فسلوكهم هذا نابع من مجموعة من القيم الثقافيه والاجتماعيه والاقتصاديه وانها محصله التفاعل بين التقاليد والعادات والعرف .

ولاشك أن المخطط يواجه مجموعة تلك التحديات سواء فى مرحلة التخطيط او التنفيذ ويحاول التغلب عليها ، اما ببناء الهياكل المادية والتنظيمية التى تساعده على تغيير انماط المجتمع (الطريقة الفيبريه) ، أو باشعار أفراد المجتمع بضرورة هذا التغيير وأنه مفيد لهم ونابع منهم مع احداث بعض التغييرات الهيكلية التى تساعدهم على ممارسه انماط السلوك المرغوب فيها .

(= الجزء الرابع =)

نحو تخطيط أفضل للتنمية الاجتماعية في العالم العربي

تعانى دول العالم العربي - في اجمالها - من تعدد النماذج التخطيطية التي تسعى الى تحقيق التنمية الاجتماعية فيها ، وأيضا من تعدد الأساليب وتباينها في تخطيط التنمية الاجتماعية فبعضها تركز على الأسلوب الوقائي ، والآخر تأخذ بالأسلوب العلاجي والثالثة تتبع الأسلوب التأهيلي . هذا بالإضافة الى أن كثيرا من دول العالم العربي ليست لديها حسابات دقيقة لتكلفة ادوات التغيير (وهى الموارد) ولا تعتمد على هيكل تنظيمى أو شكل ادارى واضح لتلك الادوات وطبيعى ان ينبنى كل ذلك على النقص الواضح والفساد فى البيانات اللازمة لتخطيط التنمية الاجتماعية وعلى عدم تكامل عناصر الثلاث التسمى : وعدم الترابط بين مكونات النسق الاجتماعى .

واذا كانت هذه هى المعوقات والتحديات التى تواجه عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية فإننا لى نتطلع نحو تخطيط أفضل للتنمية الاجتماعية فى العالم العربي ينبغى أن نواعى تلك المعوقات سعيا وراء التغلب عليها .

وسوف نخصص ذلك الجزء الاخير من الورقة لهذا الموضوع ونناقشه فى النقاط التالية :

١ - النماذج المستقلة من ثقافة البيئة :

سبق أن ذكرنا ان من أهم المعوقات والتحديات التى تواجه التخطيط للتنمية الاجتماعية عدم وجود نموذج مبنى من ثقافة البيئة موضوع التخطيط وان هناك مبررات لهذه النماذج من الدول التى بدأت تستند فيها ، وتأكدت من نجاحها .

ولاشك أن معظم هذه النماذج نشأت في ثقافات مختلفه عن ثقافة المجتمع المستورد لها ، وبالتالي فإن فاعليتها مستمدة من البيئة الثقافية التي نشأت فيها ، ويكون في نقلها الى بيئات أخرى دون تطويرها لملاءمة ثقافة تلك البيئات امر في غاية الخطورة وقد ثبت فشله مرارا .

ان النقل من المجتمعات المتقدمة امر لا مفر منه ولكن تطوير النماذج المنقولة الى ما يلائم البيئة الثقافية التي ستنقل اليها أمر حيوي لبقاء هذه النماذج ونجاحها . وللتغلب على هذا المعوق لابد أن تتبع نماذج التخطيط للتنمية الاجتماعية من واقع دول العالم العربي ذاتها لأن نستمد منها من ثقافات تختلف عن هذه الدول في جوهرها وبالتالي في مظاهرها ، اذ أننا لا يمكننا أن نمنع كلية نماذج التنمية السلبية حدثت في الثقافات الاخرى من التأثير على اهداف التخطيط للتنمية الاجتماعية في عالمنا العربي لاننا لانعيش في عزلة عن باقي الثقافات . ويتقضى ذلك دراسة الواقع العربي دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية تخرج من مجال المشاهدة والتعليق الى مجال التجربة والتنفيذ .

٢ - التركيز على الاسلوب الوقائي :

أوضحنا فيما سبق أن هناك ثلاثة أساليب لتخطيط التنمية الاجتماعية : رقائية ، وعلاجية ، وتأهيلية ، وأن لكل من هذه الأساليب تدخلا ايجابيا ، وآخر سلبيا .

واذا بحثنا عن الاسلوب الامثل بين هذه الاساليب وجدنا أن لكل ظروفه وطبيعته ومجاله الذي يستخدم فيه .

ولكننا نتصور أنه في مجال تخطيطنا للتنمية الاجتماعية في العالم العربي ينبغي ان نبدأ ونركز على الاسلوب الوقائي وذلك للأسباب التالية .

أ (أن تكلفة ذلك الأسلوب ضئيلة إذا ماقيست بعائدها ، إذ أن منع ظهور المشكلة أصلا لا يكلف كثيرا ، وفي الوقت ذاته يوفر على المجتمع تكلفة التدخل علاجيا ووقائيا .

ب (أن ذلك الأسلوب يهدف بالطبيعة الى الحيلولة دون ظهور المشكلة أصلا وذلك بمنع اواجههاض حدوث التفاعل بين المتغير الحيوى ، وعناصر البيئة التى يتواجد فيها .

ج (انه باتباع ذلك الأسلوب فى مواجهة المشكلات التى تجابه المجتمع نستطيع أن نتلافى ظهور تلك المشكلات بما يصاحبها من ألم اجتماعى وتكلفة اقتصادية واضمحلال سياسى .

د (انه باستخدام الأسلوب الوقائى فى تخطيط التنمية الاجتماعية يمكن المخططون من التفرغ لعملية التخطيط ذاتها مطمئنين ان هذا الأسلوب كفيل بمعالجة المشكلات التى تطرأ .

وبالرغم من فعالية هذا الأسلوب وأهميته فى تخطيط التنمية الاجتماعية الا انه يحتاج الى دراسة دقيقة وواقعية لحالة المجتمع الراهنة ثم تحديد الأسلوب الأمثل لمواجهة كل مشكلة على حدة قبل ظهورها أو فى مراحلها الاولى وقبل ان تستفحل .

ويحتاج عالمنا العربى الى اسلوب وقائى فى معالجة مشكلاته التخطيطية خاصة وأن تكلفته قليلة ، وذو فاعليه كبيرة .

٣ - تكلفة الادوات وتنظيمها وادارتها :

نقصد بالادوات هنا " أدوات التفسير " وهى عبارة عن مجموعة الموارد التى تستخدم على شكل سلع أو خدمات بغرض اعداد التفسير فى القيم المادية الموجودة فى المجتمع .

وكما سبق التوضيح فإن النموذج يفترض ان الموارد التي تدخل في تكوين ادوات
التغيير تنقسم الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

- أ (مجموعة الموارد البشرية •
- ب (مجموعة الموارد المادية •
- ج (مجموعة الموارد التنظيمية •

ويمكن للاداة الواحدة ان تتكون من مركب من الموارد البشرية ، والمادية ،
والتنظيمية اللازمة لاحداث التغيير في قيم المتغيرات الحيوية أو المادية •
ولهذه الادوات تكلفتها ، وهيكلها التنظيمي والاداري ويتضح ذلك مما يلي :

أ (تكلفة الادوات :

تكتنف عملية تقدير هذه الادوات صعوبة بالغة وينسحب ذلك ايضا على عملية
قياس المائد الناتج من التدخل لتغيير قيم المتغيرات الحيوية •
ولاشك أن تقدير تكلفة الادوات يختلف من مورد الى آخر فبينما يكون ذلك
التقدير سهلا ومسيرا في الموارد المادية يكون صعبا بالنسبة للموارد البشرية
والتنظيمية •

ب (تنظيم الادوات وادارتها :

حيث أن محور عملية التدخل هو التحكم في مجموعة قيم من المتغيرات
الحوية والمادية باستخدام موارد محددة (ادوات التغيير) للوصول الى
هدف محدد (القيمة التخيلية للفرد أو المجتمع) في زمن محدد ، فإن ذلك
يستلزم تنظيم استخدام الموارد بالطريقة التي تحقق الهدف في الزمن المطلوب •

ومعنى بالتنظيم تحديد الخطوات المختلفة لعملية التدخل ، وتحديد
الزمن الذى يستغرقه تنفيذ كل خطوة منها ثم ترتيبها بحيث تؤدي فى النهاية
الى تحقيق الهدف .

ويقتضى ذلك تحديد الاعمال المطلوبة فى كل خطوة من الخطوات ، وتوزيع
هذه الاعمال على العناصر البشرية للاداء وتحديد العمل وتنسيقه وذلك حتى
تتمكن من ادارة عملية التدخل بنجاح .

٤ - البيانات اللازمة للتخطيط من اجل التنمية الاجتماعية :

لاشك أن البيانات والمعلومات المتاحة والدقيقة تمثل ركائها وأساسها من أركان
عملية تخطيط التنمية الاجتماعية . وبالرغم من ذلك فان دول العالم العربى تعاني
بصفة عامة من فقر مدقع فى هذه البيانات الامر الذى يستوجب معه اتباع سياسة
ثابته وواضحة فى كيفية الحصول عليها .

وهناك كثير من الاسباب التى تقف وراء ذلك النقص الخطير فى البيانات أهمها :

أ (الاعتماد على النماذج الكخيلة :

فلاشك أن عملية نقل هذه النماذج حرفيا الى المجتمع يشغل المخططين
عن الاهتمام بجمع بيانات خاصة بالمجتمع وتفيد فى وضع الخطة .

ب (عدم وجود جهاز احصائى ، أو وجوده هزيلا :

يجعل من العسير الاعتماد على الارقام التى يصدرها بالاضافة الى
خطورة الاعتماد على مثل هذه البيانات حيث أن معالجتها غالبا ما تكون خاطئة .

ج (ضعف الاد اتين الحكومية والادارية :

الذى يتسبب عنه عدم معرفة التكتيك الامثل لمعالجة تلك البيانات .

د (الاعتماد على بيانات قديمة أو غير دقيقة :

تكون قد جمعت في زمن سابق على وضع الخطه ، أو تكون قد عولجت بطريقة خاطئة .

ويتصور البعض أنه يمكن وضع قائمة بأنواع البيانات المطلوبة والتي يعتمد عليها في وضع الخطه ، وفي هذا الخطأ الكبير إذ أن أنواع البيانات تتحدد حسب طبيعة الخطه وأهدافها .

وواضح أن الاسباب التي نقت وراء تلك الظاهرة يمكن التغلب عليها ابتداءً وفيما يلي بعض المقترحات في هذا الصدد :

- أ (حرص المجتمع على أن يكون له نموذجاً محلياً نابعا من ثقافته الخاصه
تجمع على أساسه البيانات التي تدعمه وتوطد أركانه .
- ب (الاهتمام بأن يكون للمجتمع جهازاً احصائياً قومياً تتوافر لديه البيانات الحديثه والدقيقه .

ج (ضرورة أن يكون هناك جهاز على مستوى دول العالم العربي تتجمع فيه
الارقام والبيانات التي توضح حصراً شاملاً للطاقت المجتمعيه في العالم
العربي حتى يمكن الاستفادة به في تخطيط التنمية الاجتماعيه على هذا
المستوى .

د (الاهتمام بالدراسات الاحصائيه عن طريق انشاء المعاهد العلميه
المتخصصه بها تضمن منه معالجته سليمه ودقيقه للبيانات المتاحة كمدخل
أساسي في الخطه .

سبق أن أوضحنا في الجزئين الاول والثاني من هذه الورقه مكونات الاطار التحليلي الذي تعتمد عليه ، وأنه ينشئ في جزئين اساسيين هما : البيانات التدوين ، والسوق الاقتصادي .

وفيما يلي وفي مجال تصورنا لتخطيط التنمية الاجتماعية في العالم العربي نذكر شيئا عن وضعيه مكونات ذلك الاطار في العالم العربي .

٥ - عناصر الثالث التتموى :

تتكون عناصر ذلك الثالث من الطاقة المجتمعية ، والاساليب والادوات اللازمة للتغيير ، والقيم المجتمعية . ونستطيع ان نعتبر هذه العناصر هي مقتضيات التدخل لتغيير حجم ونوعية الانشطة المجتمعية .

وبذلك فان قدرة المجتمع على احداث التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لبقائه ونموه تتوقف على تلك العناصر .

وبالرغم من أن عناصر هذا الثالث منفصلة عيكليا الا أنها ينبغي أن تكون متكاملة وظيفيا . وأن كانت دول العالم العربي تواجه مشكله بالنسبه لعناصر ذلك الثالث فانها تتركز في معادنها لعملية التكامل الوظيفي بين عناصره ، فغالبا ما نجد الطاقة المجتمعية تعمل في مجال منفصل تماما عن الاساليب والادوات اللازمة للتغيير ، وهذا كله يعمل بعيدا عن القيم المجتمعية التي تؤثر في اتجاهات وسلوك افراد المجتمع وتشكل حاجاتهم ورغباتهم .

٦ - مكونات النسق الاقتصادي :

ويتكون ذلك النسق من مجموعة من الاجهزة المجتمعية التي تتكامل داخل اطار ينظمها ويوجهها وينسق بينها لاجراء العمليات الاقتصادية التي تكون الانشطة المجتمعية المختلفة واللازمة لاجداث التغييرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع . وفي مجال الاحداث لهذه التغييرات يقوم النسق باحداث نوعين من العمليات :

أ (عمليات تحويلية :

وهي التي يمكن بها تحويل الطاقة المجتمعية الى موارد يمكن استخدامها في انتاج السلع وتقييم الخدمات .

ب) عمليات تيسيرية :

وهي التي يمكن بها زيادة فعالية العمليات التحويلية وانتفاع المجتمع بالسلع والخدمات التي تتيحها هذه العمليات .

ويحتاج النسق لقيامه بهذه العمليات (تحويليه كانت أم تيسيرية) الى مجموعة من الاجهزة الرئيسية كجهاز البحث العلمي ، والجهاز التنفيذي ، وجهاز التخطيط ، وجهاز المشاركة الاجتماعية . ومجموعة اخرى من الاجهزة الفرعية المنبثقة عنها .

فاذا نظرنا الى وضعية دول العالم العربي بناء على ذلك النسق فاننا لانجده ترابطا بين مكوناته ، وعملياته ، وأجهزته ، فكل جزء من مكوناته نجده منفصلا عن المكونات الاخرى ، أو لا يؤدي وظيفته كما ينبغي أو غير موجود بالمرّة .

الأمر الذي يستلزم معه - من وجهة نظرنا - التفكير والرؤية قبل اقامة أى جهاز - يدخل ضمن النسق الاقتصادي مالم نضمن مبدئيا انه يرتبط مع الاجهزة الاخرى في اطار النسق المجتمعي العام .

